جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة ماستر

العلوم الاجتماعية

فلسفة

فلسفة عامة

رقم:

إعداد الطالبة:
سلوى حمير
يوم:2023/06/20

الديمقراطية في فلسفة برتراند راسل

اللجنة المناقشة

بن قدور حورية	أ.مح.ب	محمد خيضر- بسكرة -	رئيسا
حيدوسي الوردي	أ.مح.أ	محمد خيضر- بسكرة -	مشرفا ومقررا
كشكار فتح الله	أ.مح.ب	محمد خيضر- بسكرة -	مناقشا

السنة الجامعية:2022 - 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر ترجمان النية، ولسان الطوية، وشاهد الإخلاص، وعنوان الاختصاص فالحمد والشكر أولا وأخيرا لمستحق الشكر مانح النعم نعمه علينا التي لا تعد ولا تحصى وهو القائل في كتابه:

{ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ } (سورة النحل 18/16)

فله الحمد والشكر على وافر النعم التي أنعم بها علينا، والحمد لله أن منَّ علينا وأعاننا على إنهاء هذا العمل على هذه الصورة، ونسأله عز وجل أن يجعله في سبيل الحق منارا.

يجدر بي بادئ ذي بدء وفاء مني وتقديرا وعرفانا، أن أجدد شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل ومشرفي " **حيدوسي الوردي** " على ما بذله من جهد ومتابعة وحرص في سبيل إنتاج هذا العمل.

كما لا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر إلى كل من كان لي عونا وسندا لإتمام هذا البحث راجية من الله تعالى أن يثبت أجرهم ويجزيهم خير ما يجزى به عباده، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على خير خلق الله محمد خاتم الأنبياء

أهدي عملي هذا إلى:

من أسرتني بنبع حنانها وعلمتني سبل العطاء أمي الحبيبة والغالية.

إلى عزتي وافتخاري ومشجعي أبي العزيز.

إلى زوجي العزيز، سندي الذي يدفعني للأمام.

إلى ابنتي فلذة كبدي " **أسينات** "

إلى أخواتي وأيضا أخواتي اللاتي لم تلدهن أمي: صديقاتي، وأخص بالذكر " **سماح** ".

إلى كل من نسيه قلمي، أهدي إليكم هذا العمل.

سلوى

مقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ونبينا الصادق الأمين محمد سيد البلغاء والفصحاء وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه ولا يستطيع أن يعيش بمفرده، فهو دائما ما يكون بحاجة ماسة إلى غيره من بني جنسه وحاجته تتزايد يوما بعد يوم وتآلفهم فيما بينهم لتتشكل لنا تجمعات بشرية مع مرور الزمن، لكن تزايده أصبح عائقا لابد من تنظيمه لتبرز معالم المجتمع الخاص به، وعلى هذا الأساس لابد من نظام يسير هذا المجتمع وهنا برز النظام السياسي وهو نظام حكم له شروطه ومميزاته، فالحياة السياسية مناخ سياسي سائد داخل مجتمع معين ويكون وفق آليات وفي حدود إمكانيات ذلك المجتمع وهنا تتجسد الحياة السياسية، لكن المجتمعات تختلف فيما بينها، وهذا الاختلاف كوّن العديد من الأنظمة من بينها النظام الملكي الأرستقراطي، الديكتاتوري وغيرها، إلا أن هذه الأنظمة كانت الأكثر ظلما في حكمها على الأفراد، فظهرت بعدها أنظمة أكثر رحمة ورأفة بالأفراد كالجمهورية والليبرالية والديمقراطية.

وحين أسلط الضوء على النظام الديمقراطي أجده يعرف على أنه حكم الشعب، أي الشعب هو المسؤول عن اختيار حاكمه ولا يكون هذا إلا عن طريق التصويت أو الانتخاب، ويفترض هنا أن تكون الحرية في الاختيار، لأن الحرية مبدأ أساسي في هذا النظام، والمعلوم أنها كانت عنصرا مفقودا عند بعض الطبقات أمثال الفلاحين والعبيد ومن هنا فقد سال حبر الفلاسفة والمفكرين حول تغيير حياة البشر واسترجاع الحرية المسلوبة منهم، ومن بين هؤلاء أذكر برتراند راسل فهو من الفلاسفة الذين حاولوا جاهدين أن يغيروا النظام السياسي الديمقراطي من عدة جوانب حيث تكتسي ديمقراطيته أهمية بالغة خاصة وأنها قدمت إلى العالم في فترة شهدت صعود القوميات والإيديولوجيات الفلسفية والسياسية إلى مسرح العالم الحديث، والتي كان لها الأثر الكبير في إحداث تحولات جذرية في الثقافة والسلوك، وكان من نتائجها بالإضافة إلى ذلك حربين عالميتين، دفعت بالإنسان المعاصر إلى إعادة التفكير في كثير من المسائل التي ترتبط بصميم وجوده، في الحرية وفي السلام والمستقبل وفي أحسن الأنظمة السياسية الممكنة لتحقيق حيز الإنسان

كما دفعت راسل إلى التفكير في هذا الوضع الذي غدت فيه الحرب والتهديد بالحرب الصفة الملازمة له، فضلا عن الاستبداد بالفرد في غياب الحرية، أو المبادرة الفردية بفعل التعصب الذي يطبع الأنظمة والإيديولوجيات السياسية التي يخضع لها وقد ساعده كل ذلك كإنسان، أو كفيلسوف يرى أن من واجبه الإسهام في تغيير كل ذلك بالتأكيد، ودفاعه عن حرية الفرد التي اقتضت منه الوقوف ضد المؤسسات القمعية، سياسية كانت أو دينية وهي دعوته أيضا إلى تفصيل النموذج الديمقراطي حيث مقدار الضغط الذي يتعرض له الفرد أقل بكثير من ذاك الذي يطبع أنظمة الحكم الأخرى، ودفاعه عن الديمقراطية لأنه رأى فيه توفير البيئة الأنسب لضمان الحق الفردي غير القابل للتصرف في مبدأ الحرية لأن مبدأ الحرية لا يتوافق مع العبودية والظلم، وعلى هذا فقد خصص راسل جزءا هاما من دراساته السياسية والاجتماعية في تقديم مقاربة عن طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع.

أما عن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا البحث بالتحديد، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، أما السبب الذاتي فيتعلق بشخصية برتراند راسل كقامة إنسانية وفلسفية معاصرة، وتعتبر شخصية جديرة بالاهتمام والبحث، صحيح أنه معروف كمنطقي ورياضي، لكن من جهة أخرى هناك كتاباته السياسية والاجتماعية، فقد أثارت هي الأخرى اهتماما كبيرا من دوائر ومراكز البحث، أما من الناحية الموضوعية فأرى أن فلسفة راسل تشكل نقطة تحول حاسمة في تاريخ الفكر الفلسفي، وقد كان آخر الفلاسفة النسقيين الذين دافعوا عن حرية الفرد في الفكر والعمل، ودفاعه عن الديمقراطية جعله يسقط كل من يعاديها، فقد وقف في وجه المؤسسة الكنيسة لما لها من ثقل في الوجدان الشعبي، كما حارب الفلسفات الدوغماتية المعادية للروح العلمية، ومنها الاشتراكية التي تعاطف معها يوما من الأيام، والأنظمة الشمولية المعادية للديمقراطية وللروح العلمية مؤكدا على قيمة التربية التقدمية والتعليم الحر في ترسيخ قيمتي الحرية والديمقراطية، لقد كان يفعل كل ذلك بإخلاص منقطع النظير متأملا العالم كله بمثابة صف دراسي، وأن واجب هذا العالم أن ينصت بشكل جيد.

وأهدف من خلال بحثي هذا إلى التعرف على الديمقراطية في فلسفة برتراند راسل كما أهدف إلى كشف إيجابياتها وكذا الاستفادة من النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة، وتوضيح العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن له وزنا علميا واضحا وملموسا، والمعروف هنا أن الديمقراطية لها ارتباط مباشر بالحياة الاجتماعية، وخاصة بالفرد في حد ذاته لأنها تضمن كرامته بين الأفراد وكذا توفر له عيشة كريمة ومطمئنة، وعليه فإن توعية الفرد بقيمة الديمقراطية من الأمور المهمة التي يجب الأخذ بها، لأن المنفعة ستعود له.

وبناء على تلك المعطيات، تمثلت الإشكالية التي يدور بحثي حولها في: **ما هو مفهوم الديمقراطية في فلسفة برتراند راسل؟** وقد تبعت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات: **كيف كان تطور الديمقراطية عبر العصور؟ وما هي علاقة الديمقراطية بالليبرالية؟ وهل الديمقراطية تحمل في طياتها الجوانب الإيجابية فقط؟**

وللإجابة عن هذه التساؤلات، ارتأيت لهذا البحث خطة تمثلت في الآتي:

مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، يوسم الفصل الأول بـــ: **"الديمقراطية وحدود ممارستها"** وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، أخصص الأول لتقديم مختلف التطورات التي طرأت على مفهوم الديمقراطية عبر العصور وذلك تحت عنوان " الديمقراطية عبر العصور "، أما المبحث الثاني فيتضمن المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية الليبرالية بين الفردية والجماعية، أما بالنسبة للمبحث الثالث فيحمل عنوان " سلطة الحكم الفردي والجماعي " حيث أقدم من خلاله مفهوما للسلطة وكذا الحكم الفردي والحكم الجماعي.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان " **الديمقراطية والتوزيع العادل للسلطة** "، وتكون هو الآخر من ثلاثة مباحث، وسأركز في المبحث الأول على تقديم: أهمية السلطة ودور المنظمات في اختيار السلطان، أما عن المبحث الثاني فسأوضح من خلاله نظرة الفيلسوف برتراند راسل وموقفه من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، أما المبحث الثالث، فسأحاول من خلاله إبراز موقف راسل من الديمقراطية.

أما الفصل الثالث فقد تم عنونته بـــ: " **الليبرالية والسلطة والتربية والتعليم ودورهم في تأسيس الممارسة الديمقراطية** " وقد قسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بالسلطة والليبرالية ودورهما في تأسيس الديمقراطية، أما عن المبحث الثاني فقد حاولت من خلاله معالجة موضوع أن التربية أساس النظام الديمقراطي، وختاما المبحث الثالث الذي يتناول دور العلم والليبرالية في الممارسة الديمقراطية.

ويختم هذا البحث بخاتمة تتضمن مجمل النتائج التي توصلت إليها خلال هذه الدراسة.

ولمعالجة موضوعي هذا وفق الإشكالية المقدمة والخطة التي اقتضاها الإشكال اعتمدت على المنهج التاريخي والتحليلي، أما المنهج التاريخي فكان ملموسا في الفصل الأول وذلك بقصد دراسة التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية عبر العصور، أما المنهج التحليلي فاعتمدت عليه في الفصلين الثاني والثالث.

أما عن مادة البحث العلمية، فقد استقيتها من جملة من المصادر والمراجع، نذكر أهمها في الآتي:

- برتراند راسل، السلطان.
- برتراند راسل، المثل العليا السياسية.
- أرنست باكر، النظريات السياسية عند اليونان.
- رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي.

لقد واجهت جملة من الصعوبات خلال إنجازي لهذا العمل، تمثل أهمها في قلة الدراسات في هذا الموضوع تحديدا، ونص برتراند راسل يبدو سهلا في ظاهره، إلا أنه موضوع صعب ويتطلب تدقيقا وإعادة التركيب من جديد، وكثرة مؤلفات الفيلسوف برتراند راسل واختلاطها لأنه دائم الرحال، من فلسفة إلى أخرى، وما زادني هذا صعوبة في الإلمام بالمغزى الجوهري الذي أراد برتراند راسل تحقيقه.

الشكر والحمد لله تعالى إذ وفقني في إتمام هذا العمل، راجية من الله عز وجل أن أكون قد حققت الفائدة المرجوة، كما لا يفوتني أن أتقدم بتقديم خالص الشكر للأستاذ المشرف الدكتور" **حيدوسي الوردي** " الذي أعانني على تحقيق هذا العمل، راجية من الله تعالى دوام التوفيق وسداد الأمور.

الفصل الأول: الديمقراطية وحدود ممارستها

المبحث الأول: الديمقراطية عبر العصور.

المبحث الثاني: الديمقراطية الليبرالية بين الفردية والجماعية.

المبحث الثالث: سلطة الحكم الفردي والجماعي.

تمهيـــد:

إن موضوع الديمقراطية من أهم المواضيع التي شغلت تفكير الكثير من الفلاسفة والمفكرين عبر التاريخ، وذلك لما لها من أهمية في الساحة الفكرية وبالأخص الجانب الإنساني، فلو أردت إتباع السياق التاريخي لها لوجدت أنها مهيمنة على كل تفكير، إلا أن هذا المفهوم يتغير من فيلسوف لآخر، وعلى هذا فإن البحث عن تعريف شامل لهذا المصطلح سوف يبقى أمرا صعبا لأن هذا المفهوم يبقى متذبذبا عبر الأزمنة، ووفقا لهذا فإننا ارتأيت أن يتم معالجة هذا عبر العصور مع تقديم نظرة الفلاسفة لها بداية من العصر اليوناني القديم إلى العصر الحديث، كما ارتبط مفهوم الديمقراطية بالحرية ارتباطا واضحا عند الفيلسوف برتراند راسل، كما بينت أثر عدل السلطة أو ظلمها على الشعب واستقراره وسأوضح هذا خلال هذا الفصل، إلا أنه لزم طرح جملة من التساؤلات في هذا الخصوص ومن أهم ما بدر في الذهن كان الآتي:

- ما هي مراحل تطور مفهوم الديمقراطية عبر العصور؟
- ما دور الحرية في تنمية القدرات الفردية والجماعية؟
- فيما تمثلت السلطة الفردية والسلطة الجماعية؟

- المبحث الأول: الديمقراطية عبر العصور.

- المطلب الأول: الديمقراطية في العصر اليوناني.

إن كلمة الديمقراطية ظهرت منذ القدم، وكما تعودنا أن كل شيء ظهر في اليونان وبالتحديد في أثينا وكلمة الديمقراطية هي كلمة يونانية الأصل.

وتعني حكم الشعب، وهي كلمة منقسمة إلى قسمين ديموس أي هو الشعب وكلمة كراتوس وهي كلمة تعني السلطة، وظهر هذا المصطلح في القرن الخامس قبل الميلاد ليدل على قيام الدول في عام 508 وعام 509 قبل الميلاد[1]، كانت كلمة الديمقراطية لها طابع متميز وهو المباشرة عندهم أي عند اليونانيين، حيث كان مجلس التشريع يتألف من جميع المواطنين الأثينيين وكان الجميع يشارك في النقاش والتصويت، ومن إدلاء الجميع أصواتهم ومشاركتهم تنتج قوانين وكانت المناصب الإدارية والقضائية تتم بطريقة عشوائية من المواطنين البسطاء وتعود جذور كلمة الديمقراطية إلى العديد من الفلاسفة من بينهم صولون، سقراط، أفلاطون وأرسطو.

صولون (559 -638) ق. م: وهو سياسي أثيني حيث كان من أكبر المدافعين على الشعب الأثيني وذلك لتحقيق العدل، وكان من الذين يرتفعون عن مصالحهم الذاتية من أجل مزايا المواطنين، لاحظ صولون بأن صفة العدل لا تقوم من طرف شخصيات لأنه يرى إذا سيطر شخص على شعبه تغيب صفة العدل وصولون يمجد العدل وفي نظره لا تقوم الدول إلا بالعدل، فإذا غاب العدل في نظره ذهبت الدولة معه، إذا هو بين أفكاره من مبدأ المساواة، وذلك بوضع جملة من القوانين ويجب أن يخضع لها الجميع يعني التساوي أمام القانون فهو من المؤسسين لنظام الديمقراطية[2]. وإن التشريعات التي وضعها صولون شملت مجالس.

- **المجال الأول:** هو مجال قائم للطبقة العاملة أي الطبقة التجارية الناشئة وذلك لتحقيق ما يحتاجه الشعب أي التكافؤ الاقتصادي وهذه الطبقة أي الطبقة التجارية يجب أن تخدم مصالح الطبقة الارستقراطية أي توفر كل ما يحتاجون من صداع.

[1]- جون دن، قصة الديمقراطية، تر: عبد الإله الملاح، مكتبة العبيكان، السعودية، 2005، ص 25.

[2]- Graf, Alain, «les grands courants de la philosophie ancienne», éd. Du seuil, paris, p28.

- **المجال الثاني:** مجال إصلاحي، كانت هناك الصراعات فانتخب صولون سنة 594ق.م، وهذا انتخاب أصبح مسؤول ومن خلال المهام المكلف بها هو القضاء على النزاعات التي كانت قائمة بين الأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية وحل نزاع آخر أيضا كان قائما بين الأراضي فكانت كل الأراضي بيد الأغنياء، فأعطى للفقراء التي تملك أراضي أيضا تبقى حكرا على الأغنياء فقط.

أي هنا تمكن صولون من ربط بين الثروة وبين الحقوق السياسية وقام بتقسيمات حسب الدخل الفردي والدخل الفردي هو من يجعل صاحبه يتمتع بحقوق أكثر من غيره وهذه التقسيمات تتكون من أربعة طبقات وفق المعايير المختلفة، المعيار الأول وهو الحبوب والمعيار الثاني وهو الزيت، المعيار الثالث النبيذ.

- **الطبقة الأولى:** كانت لأصحاب الدخل السنوي الذي يبلغ 500، وكل طبقة كانت تسمى حسب دخلها فمثال أصحاب الطبقة الأولى يلقبون بأصحاب إل: 500.
- **الطبقة الثانية:** كانت لأصحاب الدخل السنوي الذي يبلغ 300 لكن هذه الطبقة تسمى طبقه إل: 300 أو طبقة الفرسان لأنها كانت تشملهم.[1]
- **الطبقة الثالثة:** هذه الطبقة كانت لأصحاب 200[2]. وهذه الطبقة كانت تسمى بمبلغها أو تسمى تسمية أخرى وهي أصحاب النير.
- **الطبقة الرابعة:** هذه الطبقة دخلهم يكون أقل من 200[3]. وهي تشمل الأجراء والعمال اليدويين وهذه الطبقة ذات دخل ضعيف آنذاك يعني ضعيف جدا إلا أن صولون تركهم يتمتعون بحق الانتقام لكن في المقابل نزعت منهم بعض الحقوق مثل الحق في الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، قام أيضا صولون في وضع تشريعات تمثلت في حل المشاكل العامة وعرفت حل المشاكل العامة باسم آخر والتخلص من الأعباء أي كان على المواطنين ديونا كبيرة ولم يستطع سدها، فقام صولون بحل هذا المشكل العويص أي حرارة الأثينيين من مشكل كبير، حيث كان المواطنون مقيدين وغير أحرار، هذا اعتبره صولون أمرا باطلا لأن الرجل من أجل النقود يتنازل وأيضا رغم هذه المشاكل، أي

[1]- Graf, Alain, «les grands courants de la philosophie ancienne», éd. Du seuil, paris, p28.
[2]- لطفي وعبد الوهاب، مقدمة التاريخ الحضاري، (دار المعرفة الجامعية)، الإسكندرية، 2003 م، ص 126.
[3]- المرجع نفسه، ص126.

مشكل الديون إضافة إلى المشكل الذي كان يضرهم كان هناك مشكل آخر وهو مشكل سلب أراضيهم، فقام صولون بحله أيضا وأعاد للفلاحين أراضيهم التي ورثوها عن أجدادهم، وبعدما قام بإرجاع أراضيهم لهم ووضع لهم العديد من القوانين لتحسن أحوال الزراعة، وبعد سن العديد من القوانين قام صولون بتغيير أحوال السياسة من خلال وضع دستور، وهذا الدستور كان بتأليف من أربعة ركائز حيث كانت الركيزة الأولى تسمى ب: هيئة الحكام التسعة والركيزة الثانية تسمى بمجلس الشورى، والركيزة الثالثة كانت تسمى الإكليزيا ونبدأ بأول ركيزة وهي:

- **أولا: هيئة الحكام التسعة:** حيث يتم اختيارهم عن طريق القرعة وهذه الهيئة كانت تضم الحاكم وسلطة الملك الاسمية وسلطة قائد الجيش وسلطة المشرعون الستة يعني هؤلاء كانوا يتميزون عن غيرهم ولهم امتيازات كبيرة والسلطة كانت بيدهم.

- **ثانيا: يسمى مجلس بولا أو مجلس الشورى**: مهامه التمكين من عرض كل قضايا المواطنين عليهم وهو مجلس كان يتكون من 400 عضوا و 100 عضوا كانت تختار من الطبقات التي ذكرناها سالفا.

- **ثالثا: الإكليزيا أو الجمعية العامة**: هذه الجمعية كان بيدها السلطة لأن لها دور كبير وهذا الدور يتمثل في معاقبة كل من لم يقم بوظائفه على الشكل المطلوب، وكانت أعضاؤها تتغير سنويا وأعضاؤها كانوا مواطنين، وكان لها سلطة أيضا أن تحرم أي عضو في هيئة الحكام التسعة من مهامه أو دوره.[1]

لقد كان صولون رجلا سياسيا بامتياز، لأنه غير مجرى السياسة تغييرا جذريا أو كليا بحيث شكل فكره بداية جديدة وذلك من خلال قوانينه وتشريعاته وإصلاحاته للدستور بتطبيق نظام الديمقراطية.

[1]- زيمرن آلفرد، الحياة العامة اليونانية السياسية والاقتصادية في أثينا القرن الخامس، تر: محمد محسن الخشاب، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1948، ص 151.

وأيضا السفسطائيون اهتموا بالديمقراطية لأنهم أعطوا للفرد قيمة دون النظر إلى طبقتهم الاجتماعية، لأنهم عرفوا بالتعليم والتلقين، وكان تعليمهم غير سيء في ظاهره. لذا تعد فلسفتهم ثمرة ناجحة في الحياة، لأنها اعتبرت الإنسان له حق في التفكير والمشاركة في الحياة السياسية " السفسطائيون أعطوا قيمة للفرد ككيان بشري "[1] وغايتهم الأسمى هي تحقيق الديمقراطية السياسية لأن الشعب كله يصبح تحت ولاء القانون.

وجاء سقراط كرد على السفسطائيون لأنه يرى أن الديمقراطية اليونانية كلها فاسدة.[2] وتنشر القيم الخاطئة تحت ظل الحرية، وتجمع كل الناس كي يصبحوا عبيدا لا أكثر.

وأيضا تلميذه أفلاطون اتبع خطى أستاذه وأيده فكرته، حيث اعتبر أن الديمقراطية فوضى، وتؤدي إلى خلط في الطبقات، ومنه المساواة بين العبيد والسادة، ولهذا بني أكاديميته ووضع فيها نظاما تربويا يعد من أقوى الأنظمة السياسية.[3] لأنه اصطبغ بصبغة اجتماعية وأعطى لكل فرد حقه، أي تطبيق الديمقراطية على الوجه الأكمل، فالغاية الأساسية من الديمقراطية هي تنشيط الفاعلية بين المجتمع كمجموعة من الأفراد وتكامل الوظائف فيما بينهم في الوقت الذي يسعى هذا المجتمع جاهدا إلى التفاعل الوظيفي من المحتويات الاجتماعية.

وقال أرسطو في" السياسة إن الديمقراطية هي حالة يملك فيها الأحرار والفقراء زمام السلطة في الدولة".[4]

إن قول أرسطو هذا يدل أن الديمقراطية تساوي بين البشر وتعطي لكل حق حقه أي تساوي البشر في حقوقهم، وهنا نفهم أيضا أن الديمقراطية جاءت تمحو الأسبقية أو التمييز، وقال أفلاطون " إن مصدر السيادة هي الإرادة الحرة للمدينة (الشعب)".[5]

---

[1]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط1، 1984، ص116.

[2]- ولترا ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر: مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د ط)، 1984، ص117.

[3]- أرنست باكر، النظريات السياسية عند اليونان، تر: لويس اسكندر، سليم سالم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، (د ط)، 1966، ص41.

[4]- المرجع نفسه، ص 41.

[5]- المرجع نفسه، ص 42.

يقصد أفلاطون بقوله هذا بأن الحكم الديمقراطي يشترك فيه جميع المواطنين في إدارة شؤون المدينة ومن يترأس هم المواطنين في الدولة، ويجب أن يتصفوا بالحكمة.

وقد كان بريكلس (495.429 ق.م) سياسي أثيني، حيث كانت أثينا في عهد الفيلسوف بريكلس قد عرفت تطورا وازدهارا كبيرا في كل الجوانب، وبالتحديد الجانب السياسي.[1] حيث كان بريكلس من الذين يشاركون في تطبيق النظام الديمقراطي بين البشر كي يسود العدل بينهم، وهذا العدل يتحقق من خلال أن يحكم الشعب نفسه بنفسه كي تكون هناك مساواة بينهم، وفي عهده ظهرت أجهزة سياسية وجمعية مكونة من طرف الشعب ومجلس عام مكون من طرف الشيوخ أي الشيوخ الكبار الذين لديهم الخبرة في الحياة والمحاكم كي تفصل بين الشعب، أي وضعت كي تعطي لكل حق حقه وهذا النظام طبق على الشعب لكن الشرط هو أن يكون الشعب يتمتع بالحرية، أي هنا هذا النظام لا يخص العبيد لأن ميزة الحرية لا توجد، لذا نظام الديمقراطية لا يطبق عليهم أي ليس لهم حقوق اجتماعية عكس الشعب الذي هو يتمتع بحقوقه لأن العبيد هم للخدمة فقط.

- المطلب الثاني: الديمقراطية في العصور الوسطى.

في هذه الفترة قامت العديد من الإمبراطوريات والدول الكبرى مثل الدولة الإسلامية والإمبراطورية الصينية والمغولية والفارسية، وفي قيام هذه الدول قد قضت على الديمقراطية، وقد عرفها توما الإكويني (1225 م – 1274 م) " سلطة شعبية حكم فيها الناس العاديون بقوة أعدادهم و قمعوا الأغنياء فيصرف الشعب كله كأنه طاغية "[2]. وفي هذا القول يقصد توما الاكويني بأن السلطة تعود إلى أعداد الجيش من كان لديه جيش كانت له سلطة، أي هنا القضاء على ما يسمى بالديمقراطية لأن هذه الإمبراطوريات كانت في ظلام، وهذا العصر حجب عنها النور الذي كان يشع من الشرق الإسلامي سواء فيما يتعلق بالممارسة السياسية القائمة على الشورى لكن بعد ذلك الظلام الذي كان يسودهم والديمقراطية كانت غائبة لأنها كانت مرحلة حروب وهنا قام بعض الفلاسفة ضدهم وتغير المجرى بعد هذا وأصبحت الديمقراطية سائدة وحيث سمي هذا العصر بعصر النهضة

[1]- صلاح مصطفى الفوال، سيسيولوجيا الحضارات القديمة، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص 83.

[2]- أرنست باكر، النظريات السياسية عند اليونان، (مرجع سابق)، ص 50.

الأوروبية، حيث سادت أفكارهم في أوروبا وأصبح لها صدى و هذا الصدى كانت له أسباب عديدة من بين هذه الأسباب: [1]

- التأثير الذي كان من طرف رجال الدين.
- عدم تقبل الحكم الملكي المسيطر.
- الظروف الاجتماعية تغيرت وأصبحت بيئة مساعدة.
- تأثير السياسيين من خلال نظرياتهم.

ولكي يصبح لكل الأفراد حقوقهم، وبعدما ساعدت هذه الأسباب في نشر الديمقراطية من طرف فلاسفة التنوير منهم(توماس هوبر، جون لوك، جان جاك روسو) فهؤلاء منظري العقد الاجتماعي وإن الديمقراطية تقوم على تحقيق حقوق الأفراد بموجب السلطة وهذه السلطة تكون ميثاق وهو سبب في إقامة الشرعية.

إن جان جاك روسو(1712– 1778) من فلاسفة العقد الاجتماعي وكانت أفكاره الأولى هي النقد السياسي الحديث لكن ليس السياسة بالإجمال، لأنه ركز على نقطة السعادة البشرية، لأن مبدأه أو منطلقه هو السعادة أي السياسة التي تحققه ليست سوى تجريد[2]، ويرى روسو أن السياسة الحديثة يجب أن تقوم على المحافظة على أفرادها لكي يدوم بقاؤها، أي أساس الدولة هو الإنسان وإذا تم عكس ذلك أي تفهم إنسان فهما ناقصا فهي سلبية تماما، فإن الدولة بالنسبة لروسو ترى السعادة في الحياة وهذا الفهم ناقص بالنسبة له لأن الحياة ليست هي السعادة، وبالتالي الدولة تشق طريقا يناقض طريق السعادة.

وبالنسبة له الأمم الكبيرة قائمة على التجارة تكون من طرف أفراد وهؤلاء الأفراد إما يحققون الربح أو الخسارة، فمنهم من يربح ومنهم من البعض من يخسر، وهنا يحصل التميز أي هناك غني و فقير وهنا يتم نسيان الفضيلة، والفضيلة هي أساس السعادة وهنا تحطيم في العلاقات البشرية لأن فيها منفعة خاصة وهذا يؤدي إلى حرب لأن الثقة والألفة غائبة وبالتالي روسو يركز على مبدأ الحرية والمساواة لتحقيق الديمقراطية وذلك من خلال قوله " ولد الإنسان حرا " وبالتالي الحرية هي التي تقضي على التمييز أي تحقق

[1]- أرنست باكر، النظريات السياسية عند اليونان، (مرجع سابق)، ص 52.

[2]- صلاح مصطفى الفوال، سيسيولوجيا الحضارات القديمة، (مرجع سابق)، ص 84.

العدالة والسعادة بين الناس وأن يتنازل كل شخص على حقوقه وكل واحد يعطي لكل الجماعة هذا الإتحاد.

أما عن الديمقراطية في الفكر الإسلامي: إن الشريعة الإسلامية كانت السباقة إلى تقرير الديمقراطية الإنسانية حيث أعطي للإنسان قيمة ودورا كبيرا في اختيار حاكمه الذي سوف يحكمه، أي أن يخول أن يكون فاعلا في اختيار حاكمه، ومن بين المفكرين المسلمين (الفارابي، ابن رشد) حيث إن الفارابي (872م-950م) أخذ من نظرية أفلاطون في الحكم والسياسة، عاش في مدينة سيف الدولة الحمدانية في عهد الخلافة العباسية.[1] لكن بوجه إسلامي بحت، لأن نظرية أفلاطون المدينة الفاضلة حصر أفلاطون في الرئاسة أو الحكم أن يكون حاكمها فيلسوفا وحده، لكن الفارابي بما أنه مسلم أضاف لها النبي وهذه المدينة تقوم على مبدأين:

- **المبدأ الأول:** الفرق بين الإنسان الذي يكون داخل الكهف[2] وهنا يقصد بها الفرق بين الذي له صلة بالفلسفة حيث يميز بين ما هو داخل الكهف وما هو خارجه ولا يستخدم عقله عكس الذي هو داخل الكهف.
- **المبدأ الثاني:** وهو المخيلة القوية وهذه صفة يمتاز بها الفلاسفة الذين يستخدمون عقولهم أحسن استخدام وبما أن الفارابي مسلم، فإن هذه الصفة أو هذا المبدأ يمتاز به الأنبياء ثم الفلاسفة.[3] إذا الفارابي يعطي مكانة كبيرة للفلاسفة لأنهم يستخدمون عقولهم أي جمع بين الفلسفة والدين، فإن المدينة الفاضلة تعطي الحقائق والبراهين ولديه أيضا مدينة تسمى بمدينة الوحي التي تسمى الملة الفاضلة وإن المدينة الفاضلة لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، أي لا يمكن أن تنشأ في واقع سياسي على أرض البشر بل تنشأ في عالم المثل عكس مدينة الوحي، وما سماها الفارابي الملة الفاضلة يمكن تطبيقها على أرض الواقع، لأن النبي موحى له من طرف الله أي يمكن تطبيقها و خلفاؤه يتبعونه ويمكن تغيير بعض الأشياء فيما يقر لهم لأنهم يقومون على الشورى فيما بينهم عكس

---

[1]- الجابري محمد عابد، الضروري في السياسة، سلسلة التراث الفلسفي العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 1998، ص 169.

[2]- المرجع نفسه، ص 169 .

[3]- المرجع نفسه، ص 169 .

المدنية الفاضلة التي تعتمد على الرئاسة الفاضلة وفقط، وآخرون مجبرين لا مخيرين في تطبيق قوانينها.

- المطلب الثالث: الديمقراطية في العصر الحديث.

لقد أخذت الديمقراطية مجرى آخر لأن أوروبا كانت في ظلام، لكن في العصر الحديث تغيرت وأول دولة ظهر فيها هذا التغيير هي إنجلترا، وهذا التغيير كان نزاع بين الملك جون وبارونات إنجلترا، وهذا النزاع كان نتيجة توقيع عن وثيقة كبرى وهذه الوثيقة تسمى الماكناكارتا عام 1215م، وهذه الوثيقة كانت تنص على الخلاف الذي كان بين الملك وشعبه، حيث نقلت السلطة إلى الأغنياء والملاكين، حيث كان الملك والحاكمين معه مستبدين ظالمين وهم من يشرعون القوانين، أي كانوا فوق القانون حيث قال الملك جيمس الأول (1567-1626م) إن الله هو الذي اختار الملوك ويكلفهم برعايته فهم مسئولون أمامه فقط، لا حكم للقانون عليهم لأنهم فوقه، وليس للرعية إلا أن تطيع حتى ولو كان الملك شريرا.[1] أي هنا يحق للملك أن يقوم بكل شيء لأنه هو من يشرع القوانين ويحكم في شعبه كما يشاء هو ولو كان ظالما أو شريرا.

ومن دولة إنجلترا الدولة الملكية روجت أيضا في دولة فرنسا نفس الأفكار التي كانت سائدة في إنجلترا في فترة الملك لويس الرابع عشر حيث قال " الدولة أنا "[2]، أي يقصد بقوله هذا أنه هو من يسن القوانين؛ أي هو فوق القانون وشعبه تحت القانون بقوله الدولة أنا أي الحكم بيده لا بيد غيره، وكذلك ما أقر به الملك لويس الخامس عشر حيث قال" في شخصي وحدي تستمر السلطة العليا و إليّ وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط أو مشيئة، وعني يصدر النظام العام كله، وحقوق الأمة ومصالحها هي بالضرورة متحدة في حقوقي ومصالحي ولا تتغير إلا بيدي"[3]. يقصد لويس الخامس عشر من قوله هذا أن السلطة بيده مثله مثل ملك إنجلترا جون والبارونات الذين كانوا معه وملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا، لكن أفكار هؤلاء الملوك تغيرت عن طريق ما يسمى بالإصلاح، وهذا

[1]- باول جون، الفكر السياسي الغربي، تر: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1989، ص 120.

[2]- المرجع نفسه، ص 120.

[3]- المرجع نفسه، ص 122.

الإصلاح جاء من طرف الإصلاحيين، الإنجليزيين، وهذا الإصلاح تمثل في إصدار قائمة لتغيير النظام الظالم من طرف الملوك وهذا الإصلاح تمثل في إعطاء الشعب القوة العليا و المشاركة في حق الانتخاب بين سنتين (1879-1918) فأصبح المواطنون يتمتعون بمشروعية حق الانتخاب وأصبحت الطبقة العالمة ذات أهمية بالغة في كل المقاطعات ولها امتيازات كثيرة، لأن لها مردود على الأول وهي أساسها، لأن أساس الإنتاج والتغير والتطور الحاصل يكون بيدها.

وهناك دول تدعى أو تسمى بالدول القيصرية[1]، وهذه الدول كان حاكمها نابليون بونابرت الذي أقام نظاما أساسه الدستور، حيث أصدر نابليون بونابرت دستورا عام 1799 نفس الدستور أو النظام الذي أصدره نابليون يوجين لويس جان جوزيف بونابرت وهذا النظام كان قائما على أساس خدمة الحاكم أي الديمقراطية طبقت بشكل عبادة الحاكم لأن الحاكم كان يختار من طرف شعبه عن طريق الاستفتاء.

[1]- باول جون، الفكر السياسي الغربي، (مرجع سابق)، ص 122.

- المبحث الثاني: الديمقراطية الليبرالية بين الفردية والجماعية.

- المطلب الأول: مفهوم الحرية.

أ. **الحرية لغة:**

جاء في لسان العرب لابن منظور « **وَالحُرُّ بِالضَّمِّ نَقِيضُ العَبْدِ وَالجَمْعُ أَحْرَارٌ وَحُرٌّ نَقِيضُ الأُمَّةِ وَجَمْعُ حَرَائِرٌ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ عِتْقُهَا وَحَرَّرَهُ أَعْتَقَهُ وَفِي الحَدِيثِ مَنَ الفِعْلِ كَذَا وَكَذَا فَلَهُ عَدْلًا مُحَرَّرًا أَيْ أَحَرَّ مَعْتَقَ المُحَرَّرِ الذِّي جَعَلَ مِنَ العَبِيدِ حُرًّا**». [1]

المقصود هنا أن للحرية أهمية كبيرة في الفكر الإنساني لأن الحرية في الخطاب الفلسفي يكون خطابا عقلانيا ويجعل الإنسان متغلبا على مخاوفه وعبوديته.

أما معجم جميل صليبا، فيقول فيه إن الحر ضد العبد، والحر: الكريم والخالص من الشوائب والحر من الأشياء أفضلها ومن القول أو الفعل أحسنه تقول حر العبد حرار خلص من الرق، و حر فلان حرية كان حر الأصل شريفة.[2]

لقد كثر مصطلح الحرية لأنه يخلص الإنسان من أصعب شيء وهو العبودية أي يحسب الإنسان خاص لغيره أي يكون إنسان آخر يتصرف فيه.

كما عرفها الراغب الأصفهاني: « إن الحر خلاف العبد، يقال الحر بين الحرورية والحرورة والحرية ضربان الأول من لم يجرى عليه حكم الشيء والثاني: من لم تتملكه الصفات الذميمة".[3]

وأيضا عرفت الحرية في قاموس أكسفورد « الحرية حالة الوجود الحر أي ألا تكون في السجن أو تحت سيطرة شخص آخر والمقصود هنا أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه إضافة إلى ذلك حرية تكمن في طرفه آخر أي الغير، لأن الغير إذا لم يكن لا يكون

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار الإحياء للتراث العربي للطباعة والنشر، لبنان، ط3 1419ه- 1999م، ج6، ص188.

[2]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، (د ط)، بيروت، 1982، ج1، ص 461.

[3]- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- الدار الشامية، مج1، ط4، 1430ه- 2009م، ص 224.

الإنسان حرا، فقد يسلب آخر حريته بوضعه في السجن مثلا أو بتأثير في قراراته وخياراته.

وهناك أيضا من عرفها في قوله الشهير وهو عمر ابن الخطاب حيث قال : "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ".[1] فهناك من الناس من ترك غيره يعبده ويسلب حقه ويمارس عليه السلطة والهيمنة.

- أما الحرية في اللغات الأجنبية فنذكر أهمها:

الحرية في اللغة الفرنسية ترجمة لكلمة (Liberté) أما في اللغة الأجنبية Liberty, Freedom، وفي اللاتينية وهي ترجمة للكلمة اللاتينية Libretto.[2]

أما في المعجم لاروس: إن الحرية هي ضد العبودية،[3] بمعنى أنه يجب على الشخص أن يمارس حريته دون الخضوع لتقييد أو جبر. إذا الحرية كانت منذ القدم لأن لها دورا كبيرا في حياة الإنسان وتغير الأفكار لأن العبودية تقيد الإنسان.

ب. <u>الحرية اصطلاحا:</u>

إن مصطلح الحرية يصعب أن نعالجه دائما لأنه لا يحدد وفق تعريف واحد وذلك لقيمته لأن الآراء تختلف والتوجهات تختلف، حيث عرفها أندري لالاند بقوله " الإنسان الحر هو الذي لا يكون عبدا أو سجينا، الحرية هي حالة ذلك الذي يفعل ما يشاء وليس ما يريده شخص آخر سواه أي غياب الإكراه الخارجي ".[4]

هنا المقصود بأن الإنسان الحر عكس الإنسان العبيد، لأن في الزمن الماضي كان الإنسان عبدا من طرف غيره وكان يعمل أعمالا متعبة مع عقوبات أي يمارس عليه

---

[1]- الحميدي عبد العزيز بن أحمد بن محسن، سجين الحرية وتطبيقاتها، مركز التأجيل للدراسات والبحوث، ط1، السعودية، 2013، ص 10.

[2]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، (مرجع سابق)، ص 461.

[3]- Dictionnaire Larousse de français, Achevé d'imprimer par Malesherbes, France, 2008, p244.

[4]- لالاند أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مج 1 (A-G)، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، ط2، بيروت، باريس، 2001، ص 728.

العذاب الشديد من طرف أسياده، مثله مثل السجين في وقتنا الراهن فهو قد سلب منه أغلى شيء وهي الحرية التي تحافظ على كرامته وبقائه في أعلى المراتب وذلك لا يكون إلا إذا كان الإنسان حرا.

أيضا عرفها لالاند لكن جعل الحرية تنتهج طريقا آخر وهو طريق سياسي حيث يقول " إن المرء حر في إن يفعل كل ما يمنعه القانون ".[1] والمقصود بقوله هذا أن الإنسان دائما ما يكون حرا في أفكاره، لكن حريته تنتهي أمام القانون الذي تضعه الدولة.

وقد عرفها أفلاطون أيضا (428-348 ق.م) أنه يقول " إن العدالة إنما هي أن يمتلك المرء ما ينتمي إليه فعلا ويؤدي الوظيفة الخاصة به".[2] لأن أفلاطون من الفلاسفة الأوائل ومرجع الفلاسفة الذين جاءوا من بعده لأنه قدم نسقا متكاملا وشاملا ويقصد بقوله هذا أن العدل هو الذي يوفر للفرد القيام بالمهام الخاصة به وأن يمارس حريته مع القيام بجميع واجباته.

أيضا عرفها إبراهيم زكرياء: إن الحرية تميز بها الإنسان عن غيره لأنه يقوم بواجباته وذلك من خلال قوله " إن الحرية خاصية إنسانية بواسطتها يستطيع الإنسان أن يقوم بجميع التصرفات تحت ما تملي عليه إرادته ".[3]

وعرفها أيضا الفيلسوف فولتير (1694-1778) حيث يقول عن الحرية " هي تلك القدرة التي مارستها ذاتك على أداء ما اقتضته إرادتك من ضرورة مطلقة، وبالتالي هي القدرة على فعل ما أريد أن أفعله ".[4] من هذا السياق نستنتج أن الحرية في إطار وتمارس حسب ما نحتاجه أي ما يحتاج الإنسان أن يلبيه بالضرورة .

---

[1]- لالاند أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، (مرجع سابق)، ص 728.

[2]- أفلاطون الجمهورية، تر: زكرياء فؤاد، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، (د. ط)، الإسكندرية، 2004، ص 87.

[3]- إبراهيم زكرياء، مشكلة الحرية، مكتبة مصر، (د.ط)، القاهرة، 1971، ص 16.

[4]- جيمس فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، تر: نبيل يوسف، مؤسسة هنداوي، (د.ط)، المملكة المتحدة، 2017، ص 190.

وأيضا عرفها ليبنز (1647-1716) بقوله " إن الحرية تكون أوفر كلما كان الفعل صادرا عن العقل وتكون أقل كلما كان الفعل صادر عن الأفعال "[1]. إذا هنا يقصد لينز في هذا السياق بأن الحرية لها صلة بالعقل أما إذا كانت لها صلة بالشعور تكون نسبية.

ج. **مفهوم الحرية عند راسل:**

يرى راسل أن مفهوم الحرية يتغير عبر العصور لأن في القديم كانت الحرية لها مجرى، ففي الإمبراطوريات كانت الحرية في يد الشيوخ أي مجلس الأعضاء فكانت حريتهم هي المسيطرة، وحريتهم كانت تكمن في الاستيلاء على خيرات المقاطعات الأخرى أي نهبها، أي هنا يرى راسل بأن من له نفوذ في السلطات السياسية يكون له حرية متسلطة على المواطن، أي هنا ربط راسل في هذا الوقت أو رأى بأنها لها صلة بين الحرية والقوة المادية، أما عن الثقافة البرجوازية تعني عدم التقيد في المجال الإقطاعي أي عدم خدمة الأرض هنا تكمن حريتهم وتركها للمواطنين الآخرين ليخدموا الأراضي وهم يعيشون في نعيم[2]. هكذا طبقوا حريتهم وسلبوا طبقة المواطنين منها وتركوهم للعمل أي بمعنى آخر استعبدوهم.

أما في وقتنا الراهن فقد تغير المفهوم تغييرا جذريا وأخذ منحنيين:

- **المنحى الأول:** حرية أمة في داخل أمة خارجها أي تكون تحت سيطرة دولة أخرى بمعنى آخر دولة عربية تكون تحت سيطرة دولة أجنبية.
- **المنحى الثاني:** أن الدولة تتابع شرعيتها المعنى عنها ظاهره حر لكن في الأصل هو مقيد ومكبل، لكن الظاهر يظهر كأنه مطلق وهو عكس ذلك تماما، أما الجهة الثانية فهم يمارسون حريتهم داخل الدولة لأنه قانونا هم أحرار.

[1]- عبد الرحمان بدوي، موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، بيروت، 1984، ج1، ص 460.

[2]- زكي نجيب محمود، برتراند راسل، دار المعارف، مصر، ط 2، (د.ت.ط)، ص 126.

ويرى راسل أن مفهوم الحرية يتغير كل ما ازدهرت وتقدمت حضارة وتأخذ ملبس آخر، فأخذت الحرية ثوب التسامح الديني في طابع سياسي بعدما تيقن فيها الكاثوليك والبروستانت بعدما دام الصراع بينهم أكثر من قرن، فهنا ثارت البابوية الألمانية إلى التمرد على السلطة المدنية، هذا التمرد الذي حصل كان سببه الأول تهميش دور الفرد والسلطات هي من تسن القوانين فقط والفرد عليه أن يطبق القوانين ثم حدثت هذه الثورة وهنا أكد لوثر بحق مبدأ الفرد.[1]

أي هنا الحرية لم تكن بالشيء السهل لأنه كان هناك تمرد وثورات، وهذا ما لاحظه راسل، حيث جاء هنا راسل وقام بتعريف الحرية قائلا: " الحرية في مفهومها المجرد تعني غياب العقبات الخارجية أمام تحقيق الرغبات، وإذا أخذنا بهذا المعنى المجرد فقد تزداد الحرية إما عن طريق زيادة القوة إلى الحد الأقصى أو عن طريق التقليل من الاحتياجات إلى أدنى حد " ونفهم من تعريف الفيلسوف برتراند راسل بضرورة الحد من السيطرة على الآخر وعدم التدخل في شؤونه أي في شؤون الناس وعقائدهم.

كما نفهم هنا أن راسل جاء عكس الحقبة التاريخية وهي أوروبا الاستعمارية لأنها حولت الحرية إلى طغيان وتسلط غير مبرر على الآخرين، كما قامت بنهب خيراتهم ومقدراتهم، وينادي راسل بردع الدول القاتلة للشعوب، إذ يجب توقيفها وذلك يكون عن طريق توفير قاعدة قانونية تضبط هذه الدول أي استخدام القانون الملائم وتطبيق عقوبات عليها، وهنا جاء راسل ليبين أو ليصف بأن الحرية تكون عن طريق القمع في الدول الطاغية كي تحقق الحرية ولا تغيب أي ثقافة من الثقافات.

[1]- برتراند راسل، الحرية والتنظيم، تر: عبد الكريم أحمد، مكتبة أنجلو مصرية، القاهرة،(د ط)، 1960، ص 278.

- المطلب الثاني: الحرية والرغبات.

إن الإنسان دائما يبحث عن حريته، فالحرية هي رغبة داخل نفوسنا والرغبة هذه تحكمها روابط مثل البيئة، فالبيئة تتحكم في الإنسان وكيفية تحقيق الحرية أي أخذ البيئة بعين الاعتبار " لا يمكننا التعامل مع الحرية دون الأخذ في الاعتبار إمكانية الرغبات المتغيرة بسبب البيئة المتغيرة ".[1] فإذا تغيرت البيئة على الفرد فإنه يحس نفسه كأنه في ضيق لأن الثقافة تختلف لكن يتعود ويتعايش معها ويصبح فردا من أفرادها، ثم تعيد الحرية طريقها لأنه ألف تلك البيئة وأخذ نمط معيشتهم بعين الاعتبار.

ونستنتج أن تغير الفرد من بيئته إلى بيئة أخرى، وعدم ممارسته لحريته هذا يكشف لنا أن هناك عوائق يتعرض لها الفرد، وأن مصطلح الرغبة أخذ بعدا نفسيا، وقد حاول علماء النفس وضع معنى له حيث إنها من ميول الإنسان، والرغبة لا ترى ولا تدرك ولا تميز إلا بالأفعال، وتنتج هذه الأفعال أمر أن تكون حسنة أو سيئة والصحيح من الخاطئ إذا الرغبة عديدة ومتنوعة ويختلف الناس في تحقيقها، ولذا أقر راسل بأن بعض الرغبات مهمة في الحياة الإنسانية أي هي ضرورية والإنسان ملزم بتحقيقها وهذه الاحتياجات ضرورية كالطعام، الشراب، الصحة والملبس والسكن والجنس والأبوة.[2] فهي أهم هذه الاحتياجات (ملابس والإسكان) ليست ضرورتين مطلقتين في المناخيات الحارة، لكن باستثناء المناطق المدارية يجب إدراجهما في القائمة وهذه أقل أو أدنى شيء في الحرية لأن أي حر يتمتع بهذه الرغبات.

والحرية لا تكون إلا في وسط مجتمع تسوده الخصال الحسنة والتعاون الحر أي الحرية تنشأ إلا في مجتمع متحضر، والرغبة تزداد كلما كانت البيئة مهيأة أي بيئة مساعدة ومجتمعها مثقف، فكلما زادت رغبته في الجنس والزواج والأبوة والحرية هنا يجب أن تكون مصاحبة للرغبة، ويرى راسل أن الحرية لا تكون مع الوحوش والبدائيين والهمجيين وغير المثقفين، بل تنشأ رغبة في أمور الحياة إلا في مجتمع يقدر أو يعطي للحرية أهميتها حتى تكون الرغبة في الأمور التي هي أساس الإنسان رغبة كاملة، لأن

[1] - رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص225.

[2] - المرجع نفسه، ص225.

في الأصل" مجموعة من الأشخاص يتعاونون لأغراض مشتركة معينة ".[1] يعني كلما حقق الإنسان رغبته في الحياة ومن رغبته للجنس كلما زاد المجتمع كلما كثرت معه صفات عديدة، ومن بين هذه الصفات صفة التعاون أي التعاون بين الناس وحريتنا تزداد كلما ازداد التعاون بين الأفراد، فبالمقابل نرى العكس كلما كانت هناك عوائق أو ظروف غير مساعدة للإنسان كلما أحس بأنه فاقد لحريته وتخلى عن رغباته التي هي أساس حياته وهذه العوائق قد تتمثل في عائق مادي، عائق اجتماعي كما يرى راسل " وقد يمنعني الآخرون من الحصول على الطعام، المجتمع يقلل من العقبات المادية أمام الحرية لكن قد يخلق عقبات اجتماعية ".[2]

وفي هذا السياق منع آخر من حريته يعد يحس الإنسان بفقدان كل شيء وأبسط شيء أول حق له هو الطعام لكن منع منه فكيف يحقق الرغبات الأخرى، أي إذا غابت الحرية غاب تحقيق الرغبات، نفهم هنا أن تحقيق الرغبات أساسه الحرية لا سلطة ونزع آخر أهم شيء كي لا يحس بفقدان كرامته لأن حريته تعني كرامته، فإذا كانت الحرية تزداد الرغبات وهناك بما يسمى: الرغبات الإبداعية، أي إذا توفر المجال أو أتيح له في أعمال أدبية أو فنية عظيمة، والمجتمع المثقف نجده دائما يعمل لتطوير نفسه وبيئته لأن هذه أعمال تبرز إبداعه وحريته وتجعل يلقب بالمجتمع الأمثل، أي تدعه في حالة استمرار لتنمية هذه القدرات أو الحريات الفكرية، والبيئة المثقفة التي تعطي أكبر مساحة للحرية أي كل ما تسهل البيئة وتكبر مساحة الحرية كلما ازداد العمل الفني، وربط راسل الأعمال الفنية هذه بالمناخ الصحي ويقصد بالمناخ الصحي البيئة التي تفتح المجال للأفراد كي يبرز مواهبه وتظهر قدراتهم، وأيضا تظهر من خلال النقاش الحر هذا يكون في وسط مجتمع الذي تكون الغاية منه ضمان النمو الحر للإنسان ولو تطلبت هذه الغاية في سبيل تحقيقها أن نغير نظامنا الاجتماعي برمته، مع الأخذ بكل شيء في عين الاعتبار وهذه الرغبات ظهرت منذ القدم في البيئة التي كانت سكانها فيها الديمقراطية لأن نظرية الرغبة تسكن أي فرد.

[1]- رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي، (مرجع سابق)، ص228.

[2]- المرجع نفسه، ص228.

- المطلب الثالث: الحرية القومية.

والقومية (Nationality) تعني جماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة والتقاليد، كما أنها كلمة شاملة لكل من العادات والتقاليد وغيرها، وهذه المصالح تربط بين الأفراد، وهذه الروابط كانت ومازالت إلى يومنا هذا، أي أنها وجدت منذ ظهور الإنسان أي قدم التاريخ ومعنى القومية في ظاهره يبدو معنى فقيرا لكن حين نتوغل في معناها نجد أنها غنية جدا لأنها تحمل في طياتها العديد من المعاني، وذلك لصلتها باللغة والتاريخ وغيرها من العلوم وهو مصطلح إنساني لأن الإنسان تزيد مبادراته الفردية ورغبته وفقا لوجوده مع غيره إذا القومية كلمة جوهرية في معانيها، " القومية الإيديولوجية بقدر ما تعرف الإيديولوجية بأنها نموذج من الفكر حول العالم له مقتضياته في السياسة، وهي تركز أهمية الأهم في تطور التاريخ". إذا إن كلمة القومية لها علاقة أيضا بتطور الحاصل لأنها تنمي الذكاء بين الأفراد، وقد رأى برتراند راسل أن هذا المصطلح له أبعادا كثيرة وهذا بعد تحليله لهذا المصطلح ورأى أنه غني جدا لأنه يحمل العديد من المعاني من بينها أنه اجتماعي وإنساني وهذا ما ركز عليه راسل، لأن القومية تحقق التطور وهذا التطور يعود على الفرد والدولة و يزيد من قوتها، كما أن للقومية بعدا روحيا من حيث أنها تجذب كل ما هو إيجابي وتنفي كل ما هو سلبي، وعلى سبيل المثال قيام هذه الدولة بالإكراه والتسلط على شعبها، فهنا الأفراد سيقومون بأعمال لا يريدون القيام بها، وبناء على ذلك فإن العمل على إرغام دولة ما لقيام شعبها بعمل ما أو قبول وضع ما ينافي ما رآه راسل مناسبا في حق الشعب، فحب الفرد لأسرته وأهله وبيئته يكونان علاقة حب وحنين لوطنه ولأهله وهذا تبعا لغريزته ومثالها: " وكان وجود هذه العاطفة هو الذي يضفي على مبدأ القومية ما هو شرعي فيه.[1]

[1]- برتراند راسل، الحرية والتنظيم، (مصدر سابق)، ص414.

كما أشار راسل أيضا للقومية بأنها تأخذ بعدا حديثا أيضا لأنها كلمة تتماشى مع العصور وتتطور أيضا، ففي العصر الحديث تعود إلى هنري الثامن حسب راسل، لكن في العصر الحديث يرى راسل أنها أخذت طابعا آخر وأصبحت تتميز بشيء من العنصرية، وهذه العنصرية وضعها الإنجليزيين لأنهم يروا أنفسهم هم الأقوى والأذكى، وقد ظل هذا التمييز إلى غاية الثورة الفرنسية 1789، وتغيرت النظرة لكن برتراند راسل عارض هذا الموقف لأنه ضد العنصرية وأقر أنه لا قومية بدون حرية لأن القومية يجب أن تتميز بالحرية وهذا ما أصر عليه راسل. [1]

إن راسل هنا يقر أن تكون القومية دائما مصاحبة لمبدأ الحرية، وإلا لا تكون هناك قومية، فهناك دولة تقوم على الحماية والوصاية وهذا أمر مرفوض عند راسل من بابه الواسع.

[1]- مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، تر: أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1994، ج2، ص99.

- المبحث الثالث: سلطة الحكم الفردي والجماعي.

- المطلب الأول: مفهوم السلطة.

أ. **لغة:**

فقد عرفها ابن منظور« **تُسَلّطُ السَّلَاطَةُ القَهْرَ وَالسُّلْطَةُ بِالضَّمِّ وَالتَّسْلِيطُ بِالفَتْحِ مَعْنَاهَا طَوِيلُ اللِّسَانِ أَمَّا بِالضَّمَّةِ السُّلْطَةُ مَعْنَاهَا القُدْرَةُ وَالقُوَّةُ عَلَى شَيْءٍ وكَلِمَةُ سُلْطَانٍ تَعْنِي الإِنْسَانُ وَلَدَيْهِ القُدْرَةُ وَالتَّحَكُّمُ فِي غَيْرِهِ وَالأُنْثَى سَلِيطَةٌ وَسُلْطَانَةٌ وَسِلْطَانَةٌ وَقَدْ سَلّطَ وَسَلُوطَهُ وَلِسَانُ سَلْطٍ وَسَلِيطٍ كَذَلِكَ السَّلَاطَةُ وَالسَّلُوطَةُ**» [1] وتعني الرجل الفصيح اللسان السلطان تعني أيضا القوة والقهر والحجة والبرهان. ونستنتج أن كلمة السلطة في اللغة تعني التسلط التغلب والتمكن والتحكم والسيطرة.

ب. **اصطلاحا:**

إن مصطلح السلطة من المفاهيم السيسيولوجية أي هي قدرة الشخص على فرض قوته على غيره والتأثير فيهم ويعرفها جورج بيردو " قدرة شخص على أن يحصل من آخر على سلوك ما كان ليأتيه هذا الأخير بشكل عفوي ".[2]

وهنا يقصد أن السلطة لا تأتي بشكل عفوي أو تلقائي، بل هي فرض الهيمنة على الآخرين والتحكم فيهم أي يجب أن تكون لديه القوة للتغلب على الآخرين وهذا ينتج من خلال قوة الشخصية، فحسن إشارته وسحر بيانه هما اللتان تكونان لديه سوية التحكم.

أما السلطة الشرعية يقصد بها السلطة المعترف بها في القانون، كسلطة الحاكم والوالد والقائد وإن السلطة الشرعية تنص على الاحترام والثقة،[3] ويجب على كل حاكم وولد وقائد أن يتحلى بهذه الصفات، لأن صفة الاحترام والثقة تكسبه ثقة الأفراد، وأن يوحى بالخوف والحذر لأنه يحافظ على حقوق الناس وصيانة مصالحهم.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، (مصدر سابق)، ص326.

[2]- عبد الرحمان بدوي، موسوعة الفلسفة، (مرجع سابق)، ص26.

[3]- المرجع نفسه، ص26.

أما عن السلطة النفسية تعني السلطان وكيف يفرض قوته وإرادته[1] على الغير لتبرز قوة شخصيته وحسن إشارته.

أما عن السلطة الدينية فهي مستبدة من الوحي المنزل على الأنبياء.[2] وهي اجتهادات من الأئمة في فرض القوة على غيرهم لكن وفق نصوص دينية.

أي الشريعة وقرارات المجامع الدينية تحكم الأفراد وفق ما أنزل من الإله لكن هناك من يتدخل ويشرح هذه القرارات أي هناك مختصين في هذا المجال.

- **السلطة السياسية:** تشير إلى النفوذ كما قال أرسطو"الإنسان كائن سياسي بطبعه"[3] وهنا يقصد الفيلسوف أرسطو على أن الإنسان يحب التملك والسيطرة والنفوذ لفرض هيمنته وتمثل السلطة بالإضافة إلى الشعب والإقليم والسيادة مجتمعة في أركان الدولة التي تختلف من حيث الهيكلة والتنظيم عن أشكال بدائية أخرى على غرار القبيلة.

وعرفها راسل في كتابه " السلطان " وهو واحد من أهم أعماله فقال " في الإمكان تعريف السلطان علة أنه إنتاج تأثيرات "[4]، ويقصد هنا السلطة هي نازع طبيعي في الإنسان لكن المحيط يؤثر فحسب، لأن الرغبة في السلطة هي الرغبة العميقة لدى جميع الناس، وفي بعض الحالات الصّعبة مثلا في القحط والمجاعات التي تهدد الناس فإن السلطان في هذه الحالات يضمن لنفسه موقع الأمان وفقط، لكن في بعض الحالات يكون السلطان ذو أخلاق حميدة أي له دوافع حسنة أي يضمن لنفسه كما يضمن لغيره.

أما راسل فلديه تصنيف آخر للسلطة يقوم بالتمييز بين سلطة المنظمات على سلطة الفرد، حيث تقوم سلطة الفرد على المنظمات التي تنتمي إليها، على سبيل المثال الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية عن طريق التفويض الشعبي وبذلك على السياسي سواء

---

[1]- عبد الرحمان بدوي، موسوعة الفلسفة، (مرجع سابق)، ص27.

[2]- المرجع نفسه، ص27.

[3]- المرجع نفسه، ص28.

[4]- برتراند راسل، السلطان، تر: خيري حماد، منشورات دار الطبعة والنشر، بيروت، ط1، آذار1962، ص44.

كان تابعا لمنظمة أو رئيس دولة، فعليهم هنا أن يتحلوا بصفة الثقة كي يكتسب المنظمة التي هو عضوا فيها، ويجب أن تكون لديه قوة التأثير على الآخرين.

- **السلطة الدينية:** التي تعتمد في تأثيرها على الأفراد في تأييد الكائنات الغيبية، كما هو الحال مع الديانات الوضعية، وهناك من تكون سلطته من الخالق كما هو حال بلاد اليونان الديانة التوحيدية، ويقصد هنا بالديانة الوضعية العقيدة البوذية مثلا فالمحور الأساسي الذي تقوم عليه هو الروح، فالروح بالنسبة لهم هي التي تسيطر على الأشياء والبشر، كما الديانة التوحيدية فهي تقوم على الإيمان بموجب واحد للكون وهو مفارق عنه والديانة التوحيدية مثالا المسيحية والإسلام واليهودية. [1]

- المطلب الثاني: سلطة الحكم الجماعي.

بعدما كانت سلطة الفرد هي السائدة في بعض المدن، وكان فيها الظلم والاستبداد والسلطان حاكم سلطته المستبدة والظالمة، لجأت بعض القبائل أن تحكم نفسها بنفسها في إطار الجماعة، وهذا ما ظهر في اليونان قديما، حيث قامت على التجارة والقوة البحرية على نمط الحكم الديمقراطي، ويطلق على الحكومة عادة اسم الديمقراطية ولكن أغلب الفلاسفة عارضوا هذا الرأي، أي لم يؤيدوا النظام الجماعي لأن هذا النظام يقوم على مبدأ عدم المساواة، وذلك من حيث إنه لا يتم إعطاء الحكم إلا لذكر كما يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط، وتكمن هذه الأخيرة في أن يكون من أب وأم يونانيي الأصل أما عكس هذا فهو مرفوض، إلا أن راسل أيد هذه الفئة من الفلاسفة وتبنى موقفهم لأنه يرى أن سلطة الحكم الجماعي كانت لا تقبل الممارسة السياسية وأهملت أيضا دور المرأة كليا ونظرت إليها على أنها عنصرا غير محبب وأن قيمتها كقيمة العبيد، كما لا يسمح لها بالاقتراع السياسي، فإن فكرة الديمقراطية قد تأكدت بصلابة، إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر.[2] وأن هذه السلطة تطبق في بعض الدول الحديثة، وهذا ما لاحظه راسل وعليه فإنه يرفض هذا النظام لأنه يكبت حرية المرأة من نواحي عديدة، ويرى أن سلطة الحكم الجماعي لا تختلف عن الحكم الأوليغارشي لأن هذا الحكم متعلق بالعدد، لأنه كلما

[1]- برتراند راسل، السلطان، (مصدر سابق)، ص44.

[2]- جيلين تندر، الفكر السياسي الأسئلة الأبدية، (مرجع سابق)، ص145.

زاد العدد سلبت الحرية، وهذا يكون من طرف الدولة لمواطنيها، إذا هنا يقر راسل بأن سلطة الحكم الجماعي والسلطة الأوليغارشية تلتقيان في نقطة واحدة وهي سلب الحرية لذا جاء برتراند راسل ناقدا للحكم الجماعي والأوليغارشي لأن كليهما لا يسببان إلا الفوضى لا أكثر وعلى هذا فقد اقترح الحكم الديمقراطي لأنه في نظره أفضل أنظمة الحكم لأنه لا يقوم على الفوضى وعلى سلب حرية الأفراد، بل يقف على إعطاء كل فرد حقه، وتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية والاستقرار وروح التفاهم وبعث السلام والطمأنينة في نفوس الأفراد، وهذا ما يسعى إليه برتراند راسل.

تعتبر الديمقراطية أحسن طريقة لحماية المواطنين، أي هنا نظام الديمقراطية يقوم على توفير الأمن للمواطنين من الشرور والحروب التي قد تهدد دولتهم.

إذا سلطة الحكم الجماعي هو من ناحية يقوم على التوزيع العادل للسلطة لكن بدرجة متفاوتة لا أكثر، أي ظاهره يعد توزيعا عادلا للسلطة السياسية لكن ينشر الفوضى والفساد حسب راسل، وأنه لا يوقف هذا إلا النظام الديمقراطي رغم بعض الجوانب السلبية فيه لكنه يبقى أفضل الأنظمة وهو الحكم الراشد للتوزيع العادل، وهذا لا يكون إلا عن طريق الاقتراع العام، وهذا الاقتراع مصاحب للحرية وعلى هذا يعد من أفضل الأنظمة إلى يومنا هذا.

- المطلب الثالث: سلطة الحاكم.

إن السلطان هو من بيده الحكم أو السلطة، فهو يمثل دور المشرع للقوانين وهو من يسهر لتطبيقها أو تنفيذها بأكمل وجه في حق الأفراد.

إن السلطان له العديد من المهام ويطبق سلطة قاسية لأنه يسيطر على البلاد والعباد وسلطته هي أساس المجال السياسي، خاصة وتكون الحرية الفردية دائرة ضيقة جدا لأن من يحيطون به يتمتعون بها، أي لهم حق في الحرية عكس غيره لأنه يعتبرهم يده اليمنى.[1] وهكذا يبقى الملك دائما مسيطرا عليهم ويجب أن يكون السلطان ذو حنكة سياسية فهذا من الشروط الضرورية، أي حسن التدبير في إدارة شؤون الداخلية والخارجية. وأهم شيء هو التغلب في الحروب وهذا ما يكسبه البقاء أيضا و تقربه من رجال الدين، أي توطيد العلاقة بين الدول غير أن " نمو الحضارة يضع نهاية لهذا الاعتقاد في قداسته، كما أن الهزيمة في الحرب ليست شيئا يمكن تجنبه دائما ولا يمكن للبراعة السياسية أن تكون صفة ملازمة للملوك، ولهذا فإن لم يكن هناك فتح خارجي تواجه الملكية للثورة عاجلا أو آجلا، وآنذاك يكون مصيرها إما الزوال أو انتزاع السلطة منها ".[2]

وهذا السياق يدل على أن الهزيمة متوقعة والسلطان لا يبقى دائما في مكانه وهذا ما لاحظناه في العديد من الحضارات وتمت نهايتها، حيث رأى راسل أن في اليونان المجتمع الأرستقراطي وهو فئة قليلة في اليونان لكن في وقتها كانت تفرض سيطرتها ولها امتيازات عديدة دون غيرها، وكانت المقاعد لهم والأرستقراطية ضد الديمقراطية وهنا يقول راسل " أن الحكم هو حكم القلة ويضم هذا النظام مجموعة متنوعة من الأنماط " كما رأى أفلاطون أن هذه الفئة مارست الحكم من أجل التحكم والسيطرة لا أكثر.

أما راسل فيرى بأن هذه الفئة تجد أو تمنع حرية الأفراد وممارستهم حقا في الحياة وهذا من خلال السياق الذي قاله، أي تسلب الغير حقهم وهو أهم حق ألا وهو الحرية.

[1]- برتراند راسل، السلطان، (مصدر سابق)، ص205.

[2]- المصدر نفسه، ص205.

أيضا فيما يتعلق بالثيوقراطيين وهذه الكلمة هي كلمة يونانية الأصل وهي مقسمة لقسمين أولها تيوس وتعني في اللغة العربية الله أما الشق الثاني فهو كراتوس و تعني في اللغة العربية القوة، أما عن نظامهم كان مبني على سلطان إلهي تمثله السلطة الروحية وإن الثيوقراطيين كانوا يعتقدون أن الإرادة الإلهية قد حكمت منذ الأزل،[1] أي من بداية الإنسان وأن رجال الدين هم الذين يديرون السلطة إلى جانب السلاطين ويعتقدون أن رجال الدين ورجال السياسة هم شيء واحد.

[1]- أحمد عسيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 2004، ص63.

خلاصـــة:

إن موضوع الديمقراطية لا يكتمل إلا بالعودة إلى النقاشات التاريخية التي ساهمت بدورها في بلورة هذا المفهوم كونها مرجعا للفلسفات القادمة، وإن الحضارة اليونانية شهدت تطورا كبيرا وهذا يظهر من خلال تقديمها لدولة أو لديمقراطية، لأنها كانت تمتاز بتنظيم دستورها وقانونها، أما عن الحضارة المسيحية كانت الكنيسة هي المسيطرة على كل شيء، فقد غاب النور تماما واندثرت الديمقراطية أما عن العصر الإسلامي فإن الديمقراطية كان يمجدها وهذا مع رؤية الفارابي لأن نظام الديمقراطية يجعل من الإنسان حرا، أما عن العصر الحديث فإنه يشهد تطورا كثيرا في هذا المفهوم من تحرير الإنسان من سلطة الكنيسة ويعود بريقها مثلما كان في العصر اليوناني والوسيط.

الفصل الثاني: الديمقراطية والتوزيع العادل للسلطة

المبحث الأول: أهمية السلطة ودور المنظمات في اختيار السلطان

المبحث الثاني: برتراند راسل وموقفه من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

المبحث الثالث: موقف راسل من الديمقراطية.

تمهيد:

إن مفهوم السلطة مفهوم شاسع لكن الخلل هو في كيفية توزيعها وتنظيمها، لأن السلطان إذا قام بسلطة قاسية ضد شعبه فإنه ينقلب عليه، فيجب على السلطان أن يتحلى بالقيم النبيلة لكي يكسب شعبه، وفي ظل السلطة ظهر العديد من الأنظمة من بينها النظام الرأسمالي والاشتراكي، وإن هذين النظامين مختلفين من ناحية المبدأ، ويظهر ذلك في أن النظام الرأسمالي يتبع مبدأ الملكية الخاصة للأفراد وحرية التصرف في ممتلكاتهم، أما النظام الاشتراكي فيقوم على الملكية العامة، لكن برتراند راسل جاء ناقدا لكلا النظامين وأقر بأن أفضل نظام للبشرية هو النظام الديمقراطي لأنه يوفر للمواطنين العيش بكرامة لكن هذا النظام لا يخلو من بعض النقاط السلبية في نظره مثله مثل غيره من الأنظمة، وقد اندرجت جملة من التساؤلات التي وجب علي الإجابة عنها في هذا الفصل، ونذكر أهمها في ما يلي:

- ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات في تسيير السلطة وفي اختيار السلطان؟
- كيف كان موقف برتراند راسل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي؟
- ما هو موقف ورأي برتراند راسل في مفهوم الديمقراطية؟

- المبحث الأول: أهمية السلطة ودور المنظمات في اختيار السلطان.

- المطلب الأول: أهمية المنظمات في نشر السلم.

نظرا لانتشار الأسلحة المهددة للإنسان والتطور التكنولوجي الحاصل، أصبح تاريخ البشرية مملوء بالحروب، فانعدم الأمن والاستقرار في حياة الفرد وأصبح مهددا بالخطر كل لحظة، رغم أنه كان يعيش في دولة ديمقراطية، فأصبح السباق نحو التسلح هو غاية الدول وأن من يملك السلاح الأخطر هو الأفضل من غيره، إلا أنه هناك من حاول الوقوف في وجه الدمار في شكل منظمات صغيرة، وقد نادت بضرورة "أن ننجز أهداف الدولة الإيجابية غير المتعلقة بحفظ النظام منظمات يشترط فيها أن تبقى مستقلة وآمنة من تدخل الدولة طالما لا تزال تحت الحد الأدنى الضروري الذي تطلبه الدولة".[1] إلا أنه هناك بعض المنظمات التي نادت بأعمال منافية لأوامر الدولة، ومنافية للسلطة المتعارف عليها في تلك البلاد، فعن طريق هذه التنظيمات يصبح الفرد حرا وقادرا على الإبداع والتعبير عن نفسه وإخراج مواهبه، لأن الفرد في دولة قوية، ومحكمة التنظيم كالدولة الحديثة يمنعون تفجير إبداعاتهم وإرادتهم في تسيير شؤونهم الخاصة، وعليه فإن هذه المنظمات هي الكفيلة بتوفير هذه المساحة.

من خلال ما سبق يتضح أن الهدف من إنشاء هذه التنظيمات هو التصدي للاستغلال الظالم لسلطة دولة ما، وإن أهمية هذه التنظيمات ترتبط بزيادة مساحة الحرية والمبادرة الفردية لدى الفرد، فمنها ما يكون هدفه توفير الاكتفاء المادي وعليه يصل إلى الارتقاء بوضعه وحياته إلى مستوى من الراحة والرخاء، ومنها ما يقف ضد الأفراد الذين يتبعون طرقا ممنوعة للوصول إلى مصالحهم على سبيل المثال لا الحصر نذكر جهاز الشرطة كمنظمة تابعة لسلطة الأشراف الحكومي فهي جهة تعمل على حماية الأرواح والممتلكات وكانت نتيجة المنظمات التي تميز المجتمعات المتحضرة حتى الآن زيادة مجال الحرية في

[1]- برتراند راسل، السلطة والفرد، تر: شاهر الحمود، دار الطبيعة للطبع والنشر، بيروت، ط1، كانون(يناير)1961، ص40.

الاختيار، إذا ما قورنت بما يملكه الفلاح مثلا من حرية في مجتمعه غير المتطور نسبيا"[1] فمدينة مثل الصين لها نظام خاص، أي أنها لا تتأثر بالمنظمات، فمثلا نجد فيها الفلاح يجبر على الذهاب إلى العمل في الحقل، وهذا نظام ظالم يحرم الفرد من حريته ومن حرية اختياره للأمور وهذا قد يفسد نظام حياته وتذهب سدى، بينما كان لزاما على الدولة أن تحرص على تعليمه لأنه من الواجبات التي يجب أن تنادي بها. وهذا يختلف كثيرا مع فرد يعيش بنمط مختلف تماما في بلد تقبل وجود المنظمات وتترك لها حرية التعبير عن الرأي، فالحضور القوي للمنظمات التي تعمل على تحقيق رفاهية وحرية الأفراد، وعلى حماية أنفسهم من تعسف السلطة، يفتح مجالا أكثر للأفراد في إخراج طاقاتهم الإبداعية الكامنة وفقا لإرادتهم الكاملة ووفق مجال حريتهم المتعارف عليه.

ولن يقلل من قيمة هذه المنظمات في تقدير راسل، كالمنظمات العمالية والنقابية والطلابية إلا المنظمات التي هي من نفس الفئة كالأحزاب المعارضة أو الكنائس المستقلة أو المشاريع الاستثمارية المنافسة وقد يعاديها، كما قد تنتج صراعات بين منظمة وأخرى وهذا في ظاهر الأمر يبدو شيئا سلبيا، إلا أنه ليس كذلك لأن هذا الصراع تنتج عنه المنافسة على تحقيق الازدهار والتطور في حياة الأفراد في تقدير راسل بشرط ألا تتدخل الدولة في هذه الصراعات وأن لا تكون مع جهة دون أخرى، أو تلعب دور المتفرج فتدفع بالأفراد إلى ارتكاب أعمال عدوانية تكون أسوء تمظهراتها في الحرب الأهلية، ومن هنا وجب على الدولة أن تكفل الحريات الفردية وأن تقوم بحمايتها، وهذا ليس بالضرورة أن تمشي وراء خطى الدول المدينة التي عرفتها اليونان القديمة، إذ سيكون ذلك أشبه بالرغبة في العودة إلى زمن ما قبل الكتابة في تقدير راسل، بل يكمن الحل في إعادة النظر إلى سيرورة السلطة وجعلها عادلة وتمشي بطريقة تتناسب والحياة المعاصرة وذلك لا يكون إلا عن طريق تعاون الدولة مع بعض المنظمات؛ أي عن طريق تحويل الكثير من الخدمات التي تقوم بها الدولة بوجه إيجابي إلى منظمات معروفة هدفها القيام بتلك

[1]- برتراند راسل، أسس إعادة البناء الاجتماعي، تر: إبراهيم يوسف النجار، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، الحمراء، ط1، 1407ه-1987م، ص61.

الخدمات والمهام ولا تبقى الدولة إلا كسلطة فيدرالية تقوم بحل المشاكل التي قد تكون بين المصالح المتنازعة بطريقة عادلة ونزيهة.

يلعب حسن استعمال السلطة أو سوءها دورا مهما في حياة الأفراد والجماعات، وبلغة راسل له أهمية كبيرة "إلى حد يكاد لا يصدقه العقل. وإني لأرى أن هذا هو الفيصل الصحيح المتميز بين حكومة صالحة وحكومة فاسدة، فاستخدام السلطة في حكومة صالحة هو الاستخدام الذي يحترم الحدود ويلتزم بالضوابط وبالتوازن أما في الحكومة الفاسدة فالسلطة غاشمة لا تعرف التمييز". [1]

فالحكومة الصالحة هي التي يشعر الأفراد داخلها بأقل ضغط ممكن، والتي تترك حيزا يتحرك فيه الأفراد بكل حرية وتلقائية وعفوية.

- المطلب الثاني: مهام السلطة.

إن الدولة تمارس وظائف على شعبها لتحقيق العديد من الجوانب منها توفير الجو الملائم وتحقيق السعادة الإنسانية، وهذا لا يتم إلا بتوفير الأمن والعدل والمحافظة على الموارد الطبيعية، أي عدم تبذيرها وهذه وظائف السلطة ويجب أن تشرف عليهم وتسهر لتحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة البشرية. وهذا ما رآه برتراند راسل وهو الحفاظ على الحرية.[2] إذا تمكنت سلطة الأشراف من تحقيق ثلاثة جوانب وإذا اختل التوازن فإن السلطة لا تحافظ على أشرافها وأول وظيفة هي الأمن.

يعتبر الأمن جانبا في غاية الأهمية، لذا تقوم الدولة بكل ما بوسعها والحفاظ على شعبها وممتلكاته من اللصوص، وبتركهم يتحركون أو يتنقلون بحرية، وأي إنسان يعارض هذه السياسة هو إنسان غير عاقل، لأن الدولة تريد أن تصل إلى مجتمع هادئ ومنظم. وأجاب راسل في سؤال وجه له عن الأمن بقوله:«إني أؤمن بأن المحافظة على النظام الاجتماعي

[1]- برتراند راسل، العالم كما أراه، تر: نظمي لوقا، أقلام عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2019، ص57.

[2]- رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي، (مرجع سابق)، ص197.

أمر أساسي، يجب أن نخلق إن استطعنا عالما لا يسرق فيه الناس ولا يتقاتلون ».[1] ونفهم من هذا السياق بأنه إذا غابت سلطة الأشراف فإن الدولة تسودها الفوضى العارمة، وذلك لأن غياب أجهزة الأمن المتكونة من الجيش العسكري ويؤدي عد القيام بدوره الطبيعي إلى إحداث خلل، وبالتالي عدم توفر الحرية وغياب القانون أي الدولة على عاتقها القيام بالإجراءات اللازمة لتفادي الجريمة وتوفير الحرية، وبالتالي فإن الأمن شيء ضروري عبر الأزمنة، فهو يحافظ على الأرواح والممتلكات والرعاية السياسية التي تتمثل في كل المراسيم القانونية ودورها أيضا يتمثل في إقناع المجرمين بأن الأعمال التي يقومون بها مخلة بالقانون كما توصيهم بأهمية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فهم يصلون إلى حاجتهم عن طريق ملتوية وغير قانونية، وعلى هذا يسود العنف ومنه ينتج مجتمعا فاسدا.

فإذا غاب دور الدولة أو بما يسمى سلطة الأشراف فستكون النتيجة هي الفوضى لا مجال، كما تكون سيطرة الناس المتعصبين والمجانين على هذه الدولة، فأغلبهم يريد تحقيق مصلحته قبل الآخر، وتسود صفة الأنانية والطغيان، وبروز الفتنة في دولة ما غابت الحرية وساد الفساد والعنف والفوضى، وعليه وجب على الدولة مطاردة هذه الفئة وإيقافهم عند حدهم.

وضح راسل ثلاثة جوانب وهي السرقة وجرائم العنف وإنشاء منظمات يقصد بها قلب النظام الفوضوي بالقوة،[2] وراسل حرم الصنف الثالث لأنه هذا ينتج عنه تكوين جيش خاص وهذا الجيش يكون مهدما للحرية وعدم تحقيق الديمقراطية لأنه ينتج عليه الحروب الأهلية، وهذه الأخيرة قد تقوم على أسباب تافهة جدا، لأن حمل السلاح أمر لابد منه لأن الإنسان يجب أن يدافع عن نفسه بطريقة منظمة لا بطريقة عدوانية فهناك رياضة ينتج عنها العدوان وهذا نوع منعته الدولة، لأن أي شيء ينتج عنه عدوان وفوضى هو مخل بالقانون ويؤدي بحياة الأفراد إلى الهلاك، وهذا الأمر تمنعه الدولة باسم القانون فإنه

[1]- برتراند راسل، محاورات برتراند راسل، تر: محمد عبد الله الشفقي، من مختارات البرنامج الإذاعي، الجمهورية العربية المتحدة، (د. م.ط)، (د.ت)، ص51.

[2]- برتراند راسل، سبل الحرية، تر: عبد الكريم أحمد، وزارة التربية والتعليم، مصر، (د.ت.ط)، ص130.

يمنع الديمقراطية فمثلا نذكر على سبيل المثال رياضة المبارزة، فهي رياضة ممنوعة قانونيا.

لأن القوة تطبقها إلا سلطة الأشراف وهي الدولة، فتطبقها على المواطنين باسم تطبيق الديمقراطية لا باسم العنف وتسلط طرف على طرف آخر، لأن الدولة تؤسس على قواعد قانونية فتعطي كل طرف حقه أي الأغنياء والفقراء على حد سواء مع تطبيق العدالة إلا أن راسل يرى أن هناك منزلة فوق القانون وهي منزلة الاحترام كي يسود العدل، لأن نفس النتائج المتحصل عليها إذا طبق القانون كما ينبغي، لأن أساس أي شيء هو الاحترام في ظل القانون.

إن العدل وظيفة من وظائف سلطة الأشراف، لكن يأتي في المرتبة الثانية من حيث وظائفها وإن العدل يحقق الحرية بين الأفراد، ويرى راسل بأن العدل له دور سياسي ويظهر هذا الدور في الديمقراطية وجب أن يطبق العدل على جميع الدول لا على شعب ذو قطر واحد، وليس من المعقول إطلاق الحرية الفردية إلى أقصى حد ممكن لأن حب التملك فوق العادة ينتج قانون نتيجة إنسانية في حالة استياء،[1] ويعني هذا إنتاج أسوء إنسان، أي يجب الحد منه وأن تحقق السلطة روح المبادرة والإبداع في تقدير العمل وإن النظام الجديد يجب أن ينمي الصفات الإيجابية لا يكون عكس هذا الاتجاه لأنه سوف يكون عبئا لا أكثر ويكون هذا النظام القائم على روح المنافسة الحرة في الأفكار ويستخدمون أفكارهم في العديد من المجالات مثل المجال العقلي والأخلاقي هكذا يصبح التفكير عقليا صحيحا، وهذا ما ينص عليه النظام الرأسمالي، وهو القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال زيادة أو تقليل دخلهم أو وسيلة معيشتهم.

ورأى راسل أيضا هذه المجتمعات فوق القانون ولا تفهم بطريقة عكسية، بل إنه جانب إيجابي إذا طغت دولة وبدأت تهدد شعبها وترغمهم على أفكار سلبية، فإن الشعب يثور على القانون لأنه مس بكرامتهم وحريتهم واختل التوازن، لأن من وظائف الدولة العدل وهي ثانية وظيفة من حيث الترتيب،[2] إذا الفئة التي ثارت عن القانون تكون هي صاحبة

[1]- برتراند راسل، أسس إعادة البناء الاجتماعي، (مصدر سابق)، ص55.

[2]- رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي، (مرجع سابق)، ص197.

الحرية أو بالأحرى تكون صاحبة القانون، فتؤثر في المسائل الحيوية للأفراد ويطبق العدل في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية، فمثلا في المجال الاقتصادي معظم الدول تحاول أن تحكم على كل صناعي الحياة الاقتصادية، أي تحكم حكما كليا وتغلق مجال الإبداع والحرية ونتيجة هذا التصرف تكون وخيمة، وهذا سبب الركود والشعور بالعقم وانعدام الحيلة لدى الأفراد وتكون دولة عاجزة، فعدم تطبيقها لأهم نظام وهو نظام الديمقراطية، فهنا يتغير الحال وتصبح بيروقراطية، وسوء حال الدولة وتكون عليها ديونا كثيرة ولا يمكن تسديدها، ولهذا يجب أن نتخذ إجراءات أخرى تتمثل في منظمات اختيارية تجعل من اقتصاد الدولة منحط إلى اقتصاد زاهر وهذه المنظمات تكون واعية بما تفعل لأن السلطة تكون بيدها والإشراف يكون لها ومن هنا يتضاعف الإنتاج وهذا ما يقلل من الجرائم مثل السرقة وغيرها من التصرفات غير المحببة داخل دولة ما أي هنا يبرز دور المنظمات من آثار إيجابية وهنا يتحقق العدل.

- **الموارد الطبيعية:**

إن الموارد الطبيعية تحتل المرتبة الثالثة لسلطة الأشراف ولها الأهمية البالغة في الدول، وهي ترتكز عليها لأنها سبب الوجود الإنساني ويجب المحافظة عليها، وإن الإنسان في وقت من الأوقات قد بالغ في استهلاكها، إلا أن بعض الدول لم تفعل هذا وتحاول أن تدخر هذه الموارد لأهميتها، لأن مستقبل الإنسان مبني عليها، وتمثلت هذه الموارد في البترول والغاز وتسمى بالمواد الطاقية، فبعض الدول قائمة على هذه الأخيرة ونهايتها على نهايتهم لأن دخلهم ومعيشتهم مرتبطة بوجودها، ومثلا البلوتونيوم واليورانيوم أيضا هي مواد لتطور الدول أو نفاذها، أو عدم استغلالها استغلالا إيجابيا ينعكس سلبا عليها.[1]

حيث يرى راسل أن هذه الموارد هي أساس قيام الحضارات وعدم الحد من إسرافها،[2] أي الإسراف اللاعقلاني سيواجه الإنسان العواقب الوخيمة، ولذلك وضعت الدولة قوانين قائمة على حماية هذه الأراضي التي تكون فيها هذه الموارد، كما قال راسل

[1]- رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي، (مرجع سابق)، ص197.

[2]- المرجع نفسه، ص198.

أنه إذا قارنا هذا العمل بالشر الناجم عن الجوع والمرض « لكن الإسراف فيها يؤدي إلى الفقر، والفقر هو من يؤدي إلى الجوع، إذا هو سبب في الغنى والفقر وإذا كان الفقر غابت الديمقراطية إذن يستحيل وجود الديمقراطية في شكلها المعاصر في الدول».[1]

[1]- رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي، (مرجع سابق)، ص199.

- المبحث الثاني: برتراند راسل وموقفه من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

- المطلب الأول: موقف راسل من النظام الرأسمالي.

يجب علينا أن نوضح مفهوم الرأسمالية أولا، فقد جاء تعريف لمراد وهبة" رأس مال وهي ثروة تعود على مالكها بفائدة، ويفصل آدم سميث رأس المال على المنتجات التي ترتبط بالربح، لذا يستبعد الأرض لأنها مرتبطة بالريع" [1] فهذا التعريف يقصد به أن رأس المال (Capitation) يعود على صاحبه بمنفعة مادية وتحقق ثروة أو ربحا فهو يقصد أي مشروع لا أرض التي ترعى فيها الأغنام والأبقار، ومؤسس هذا النظام هو آدم سميث الذي ولد سنة(1723- 1790).[2]

وتقوم فلسفة الرأسمالية أو النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة والسوق والحرية والضرورية.

إلا أن هذه الفلسفة قديمة فالإنسان مجبول على التجارة والمقايضة والاستهلاك والذي ينتج أكثر ما بوسعه وأن يدخر في الإنتاج وأن بدوره عليه بالتحسينات، والعمل أكثر أي أن هذه الفلسفة تقوم على الملكية الخاصة والسوق الحرة.[3] أي أن الدولة لا تتدخل أبدا بل يقوم على الأفراد وحسب، ويمكن استخلاص أن النظام الرأسمالي يهدف إلى تحقيق المنافسة الحرة بين الأفراد المنتجين.

وأيضا من الناحية الإنتاجية، أي إنتاج لا على التعيين فإن صاحب العمل يركز على العمال، أي يعتمد الإنتاج الرأسمالي على العامل أو العمال مدفوعة الأجر، ذلك أن العمالة المأجورة تعد حرة وغير حرة في الوقت ذاته،[4] ويفهم من خلال هذا السياق أن النظام الرأسمالي قد يدفع الأجر للعمال وقد لا يدفع، وبهذه الحالة قد يستخدم العمال وقتما شاء

[1]- مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د ط)، 2007، ص376.

[2]- جيمس فولتير، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، تر: رفعت السيد، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، 2011، ص27.

[3]- المرجع نفسه، ص27.

[4]- المرجع نفسه، ص28.

ويستخدمهم أو يعاملهم كأنهم عبيدا، أي المهم لصاحب العمل أن يرجع له الربح ولا يراعي اهتمامه إلى العمال وكأنه أصبح آلة.

أي على العامل أن يقوم بعمله على الوجه الأكمل، لأن صاحب العمل لا يقبل أي كسل وهذا لأنه لا ينظر للعامل على أنه عامل وأنه إنسان، بل ينظر إليه على أنه ربح فحرية العمال هي حرية افتراضية أو وهمية، وما نستخلصه من هذا أن النظام الرأسمالي خلق طبقة جديدة وهي طبقة العمال، وهذه الطبقة يجب أن تعمل بجد، إلا أن هذا العمل راجع لصالح رب العمل وتحقيق مصالحه (الربح المادي).

وهناك أنواع من النظام الرأسمالي من بينها مثلا الرأسمالية الاحتكارية، حيث تعتبر أعلى مرتبة في النظام الرأسمالي، حيث يسيطر أرباب العمل على الطبقة الأقل منهم كما لهم السيطرة والتحكم في الشركات العملاقة،[1] وهم يتحكمون في الأسواق وفي الأسعار أيضا، ونوعية المنتج أيضا، كما يسيطرون أيضا على صغار الشركات.

أ. **الرأسمالية التجارية:** فظهر هذا النوع في القرن السادس عشر، وهو استثمار المال كي يحقق مكاسب وأرباح وهذا الكسب يتم من خلال التحكم في السوق،[2] ويحققون أرباحا من خلال السلع النادرة في الأسواق، كما كان هناك تنافس بين التجار حول السيطرة على السوق وتحقيق أكبر نسبة من الأرباح، وكان أغلب مجتمعات أوروبا يعيشون حياتهم وينجزون أعمالهم أي أغلب التجار كانوا أوروبيو الجنسية فهم من كان لهم نصيب أكبر.

أ.أ**مبادئها:** لقد بني النظام الرأسمالي وفق مبادئ نذكر منها:[3]

- تحقيق الربح بشتى الوسائل المتنوعة ماعدا تجارة الممنوعات لأنها محرمة دوليا.
- المنافسة الحرة والمزاحمة في الأسواق.
- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعدم تدخل الدولة، كي يشغل الفرد ببروز مواهبه
- زيادة الثروة واستفادة الدول من المنتجات.

[1]- جيمس فولتير، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، (مرجع سابق)، ص28.

[2]- المرجع نفسه، ص30.

[3]- المرجع نفسه، ص33.

- زيادة العرض والطلب ومحاولة تخفيض الثمن لترويج أكبر قدر ممكن من السلع أي حرية الأسعار.

إن مذهب الرأسمالية يقوم على الملكية الخاصة على عكس المذهب الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة، لقد أخذ برتراند راسل موقفا من هذا المذهب مثله مثل الاشتراكية: " إن الملكية الخاصة نشأت في الأصل من أعمال العنف"[1] أي هنا أفهم بأن الملكية الخاصة أساسها خاطئ، لأن العنف لا ينتج عنه إلا العنف أي التهديم، وهذا ما انتقده راسل في هذا المذهب وذلك لمبادئه التي تقضي على مبدأ الحرية، وأن الملكية الخاصة تنص على السرقة والنهب، وهذا معاكس لمبادئ النظام الديمقراطي، وإن العامل في هذا المذهب ليس مخيرا بل مجبرا، أي ليس القيام بذلك العمل للحصول على أجر وذلك أجر لا يقدر بثمن، إذا العامل في النظام الرأسمالي هو عامل مسلوب الحرية، فهو يعمل من أجل تلبية حاجياته الضرورية.

يركز النظام الرأسمالي على المال وزيادته، أي هم معظم رجال الأعمال هو أن تصبح لديهم ثروة، وأيضا كارل ماركس(1818- 1883) جاء ضد هذا المذهب أن القيمة الفائضة التي يربحها الرأسمالي ليست إلا جزءا من القيمة التي أسبقها عمل العامل على المادة،[2] فدائما يجبر العمال على الزيادة في الإنتاج رغم أن العمال لا يتقاضون إلا مبالغ زهيدة رغم الأعمال الشاقة، حيث إنهم يعملون ليل نهار ورغم ذلك لا يستطيعون امتلاك شيء لأن القطعة الواحدة أكثر مما يتقاضونه شهريا،[3] فصاحب العمل لا يحس بهم أبدا ولا يريد إلا فائض الإنتاج وهذا استغلال في حقهم، كما يصلون في بعض الحالات إلى طردهم لأنهم ينتمون إلى أحزاب سياسية أخرى وهذا مرفوض عندهم.

[1]- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، تر: ديريني خشبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 1659، ص109.

[2]- كارل ماركس، البيان الشيوعي، تر: عصام أمين، جريدة المناضل، مصر، ط1، 1987، ص15.

[3]- برتراند راسل، المثل العليا السياسية، تعريب: فؤاد كامل عبد العزيز، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ط)، ص16.

يرى راسل أن النظام الرأسمالي يقوم بالإنتاج والإنتاج الفائض، فهذا من ناحية يشجع العمال على العمل ويحث على الجهد، لكن هو نظام يستغل العمال،[1] إذ أنه يطبق عليهم سلطة قاسية، وهذا ما يرفضه برتراند راسل رفضا قطعيا، فهو يقترح أن يوفر للعمال الحياة الكريمة وأن يحفظ كرامته كإنسان، فراسل هنا يوضح أن صبر العمال محدودا.[2] وسيأتي يوما ينتفضون فيه لأن الأذى الذي يتعرضون إليه ليس بالأمر الهين.

- المطلب الثاني: موقف راسل من النظام الاشتراكي.

إن الكلام عن الفكر السياسي هو درجة من الاشتراكية لأن الاشتراكية نظام قائم بذاته وكان لها صدى في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، وهناك من كان مؤيد وهناك من كان معارضا، لكن راسل كان بينه وبين كارل ماركس خلاف قديم أي قبل تأسيس الاشتراكية، ويعود بعض من الخلاف إلى نهاية القرن التاسع عشر، وظهر هذا في محاضرته عن الديمقراطية الاجتماعية الألمانية، ونصت على أن المشكلة السياسية يمكن أن تحل بطريقة عقلانية واعية وهذا ما أكده راسل أي لا تؤخذ المشاكل من جهة عاطفية وصدر فيه إمكانية انقلاب الاشتراكية إلى استبداد وحرب، وهذه التكهنات التي صدرت من عند راسل قد حدثت في وصول الحزب الاشتراكي الوطني مع هتلر إلى سادة الحكم في ألمانيا، لقد دعا الألمانيون إلى بعث قيم التسامح ودعا أيضا إلى التوقف من الاضطهاد السياسي وإلى تقبل الرأي الآخر أي المناقشة.[3]

رغم أن راسل ليبراليا بالدرجة الأولى، ولكن هذا لا ينفي أنه مناقض للاشتراكية بل العكس، كان في بداية الأمر معجب بالاشتراكية،[4] وأنه كان يحبب الأفراد إلى النظام الديمقراطي، لأن هذا النظام يوفر للفرد الأمن والسعادة والعيش في رخاء كما يضمن حريته.

---

[1]- برتراند راسل، المثل العليا السياسية، (مصدر سابق)، ص16.

[2]- المصدر نفسه، 18.

[3]- آلان وود، برتراند راسل، بين الشك والعاطفة، تر: رمسيس عوض، دار الأندلس، بيروت- لبنان، ط1، 1404ه-1984م، ص34.

[4]- آمال علاوشيش، برتراند راسل، كتاب الفلسفة الغربية المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 1434ه-2013م، ج1، ص570.

إذا مؤسسو النظام الاشتراكي يظنون أنه منقذي البشرية من الاستبداد والظلم وغيرها من الشرور، ولا زال لغاية اليوم النظام الرأسمالي مهدد بالزوال، وهنا الاختلاف بين الرأسمالية والاشتراكية، لكن راسل كان موقفه رأسماليا لما كان يحمل من قيم وهذا لا ينكر أنه كان مع الاشتراكية لأنها لا تخلو تماما من الإيجابيات، وفي محاضرة ألقاها في مانشستر سنة1916 تحت عنوان " ثغرات الاشتراكية ".[1] اعتقد راسل أن المذهب الاشتراكي يحمل العديد من السلبيات، ولقد ظن الاشتراكيون أن الخلل يكون في جهاز الدولة فحسب.

إن راسل كان يعتقد أن المذهب الاشتراكي يحمل في طياته البعض من السلبيات والكثير من الإيجابيات، لذا كان مؤيدا له، ولكن بعد زيارته إلى دولة روسيا رأى التعصب ورأى أن البعض لا ينتج عنه إلا الديكتاتورية والتسلط وخاصة من قبل البوليس للشعب " الشرور من ازدراء الشيوعيين للحرية والديمقراطية وهي أمور تتعارض مع ما يتمناه رجل ليبرالي مثل راسل ". وهنا شعر راسل بأن دولة روسيا سجن ويحكمه مجرمون.[2]

إذا كان موقف راسل من الماركسية من خلال ما عاينه، فإن هذا المذهب الماركسي يقضي على الحرية الفردية، وحياة راسل بأكملها وهو ينادي بالحرية، ولوحظ انتشار الطبقات بين الناس ونشر الكراهية والعداوة بدلا عن الحوار وثقافة التسامح.

إن التقليل من قيمة العمال أو العمل في حد ذاته أمرا ضروريا لأن المذهب الماركسي قام بتجويع بعض العمال وعلى سبيل المثال الفلاحين وتشغيلهم بالأعمال الصعبة والشاقة وعدم تعليمهم هذا ما ميز المذهب الماركسي من قبل الحزب الشيوعي الذي تزعمه جوزيف ستالين، الذي كان ينظر لنفسه بأنه هو روح الأمة ويتحكم في كل الطبقات، وهنا نلاحظ أن توزيع السلطة في أيادي الموظفين فقط ولن يتنازلوا عن مناصبهم أبدا " إن سلطة الموظف الرسمي خطر عظيم متزايد في الدول الحديثة وإن حب السلطة جائر على

[1]- يوسف ميخائيل سعد، قادة الفكر الفلسفي، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، (د.ب)، (د.ت)، ص319.

[2]- المرجع نفسه، ص320.

درجة قصوى من الخطورة ".[1] وهنا يجب توزيع السلطة توزيعا عادلا وهذا ما يدعو إليه برتراند راسل وكان في أيدي القلة، فهنا تظهر البيروقراطية إذا حكمها قلة وثم استغلال الطبقات.

وهنا ألاحظ أيضا فشل المذهب الماركسي في تحقيق العدل والمساواة السياسية وقد تم رفضها وعدم تقبلها من قبل برتراند راسل لأنها عكس النظام الديمقراطي، فهي لا تحقق مصالح للأفراد بل همهم هو تحقيق مصالحهم وفقط، وهذا ما ينفيه راسل لأن مبدأه هو تحقيق العدالة والمصالح العامة لا على التعيين، وقد حاول راسل أن يكون هناك بناء سياسيا صالحا قائما على تحديد الاحتياجات الحيوية والضرورية لكل الأفراد.

ونقد راسل قائلا أن المذهب الاشتراكي ينشر البؤس والشقاء وأنه يعقد العقل ويمنع التقدم، ويقر بأنه يجب الاعتراض على هذا المذهب والبلشفية وكنيسة روما في حد ذاته.[2] وأن العقيدة الشيوعية تحاول أن تغرس في عقول الجيل الصاعد لكن تحمل في طياتها الفقر وعدم المساواة أي مثلها مثل الديانة المسيحية، هذا ما يرفض راسل وذهب عكس هذا الموقف لأنه لا يمثله، فهو يحاول نشر السلام والمحبة والتعاون بين الناس وأفضل حل لهذه المشاكل هو النظام الديمقراطي.

[1]- يوسف ميخائيل سعد، قادة الفكر الفلسفي، (مرجع سابق)، ص320.

[2]- المرجع نفسه، ص322.

- **المبحث الثالث: موقف راسل من الديمقراطية.**
- **المطلب الأول: الديمقراطية عند راسل.**

لقد أخذت الديمقراطية نمطا جديدا، أي تغيرت عن الديمقراطية التي كانت سائدة منذ القدم ففي اليونان مثلا أخذت الطابع المباشر للحكومة إلا أن عدد المواطنين كان قليلا جدا، أي عدد السكان يغير نمط الديمقراطية، فهناك تناقض في الدولة المدينة والدولة الحديثة المفرطة في الاتساع والضخامة، أي أن الديمقراطية تختلف من وقت إلى آخر.

يرى برتراند راسل في موضوع الديمقراطية أنها موضوع سياسي، وكلمة الديمقراطية لها معنى اصطلاحي يضبطه قاموس، كما لاحظ راسل أن العديد من الأفراد يربطون موضوع الديمقراطية بمفهوم الحرية الفردية أو الجماعية، وقياسا على هذه القناعة ستختفي الكثير من مظاهر الاضطهاد والقسوة منها اضطهاد الأقليات الدينية، وإن كان هذا الاضطهاد ذاته يتماشى في التقدير مع التعريف الذي يقره البعض لمصطلح الديمقراطية كتعبير عن خضوع الأقلية لإرادة الأغلبية، ويظل بالإمكان أن تمارس الأغلبية على الأقلية في ظل الديمقراطية طغيانا وجيشا لا مبرر له بأي حال من الأحوال.[1]

أي هنا مفهوم الديمقراطية أخذ أشكالا عديدة في نظر الفيلسوف برتراند راسل ونتج عن هذا الاختلاف نزاعات لا تحل إلا عن طريق التفكير الصحيح، إذا الديمقراطية موضوع إنساني بالدرجة الأولى، فلو لم تكن الديمقراطية لها بعدا إنسانيا لكانت لم تأخذ هذه الأشكال أو الاختلافات بين المجتمعات، أي لو كانت موضوع رياضي لم يؤخذ هذا الاختلاف، لأن الموضوع الإنساني يحمل في طياته العاطفة والانفعالات بمجرد التلفظ بها، فهنا يختلف الفهم من فرد لآخر.

[1]- برتراند راسل، صور من الذاكرة، تر: أحمد إبراهيم شريف، آفاق للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط2، 2020، ص 240.

إذا الديمقراطية في نظر راسل هي التي تكبح السلطة وتقوم بمعاقبة أيا كان بمجرد إقدامه على هذا الفعل إلا بعد محاكمة عادلة، أي تكون وفق أسس قانونية وتتماشى مع المبادئ الإنسانية.

إذا هذا الاختلاف الحاصل في ممارسة السلطة والمشاركة في الحكم بين الديمقراطية الأثينية وبين الديمقراطية في وقتنا هذا، فإن الديمقراطية في القديم أي الأثينية أي اليونان فإن هنا الديمقراطية تقوم على كل الأفراد ليشعرون بفاعلية الحكم، لأن عدد السكان قليل وكل يشارك عكس اليوم، مع زيادة عدد السكان فإن السلطة أصبحت في يد البعض فقط وأصبحوا متسلطين بينما يشعر غيره أنهم ليسوا في ديمقراطية بل تطبق عليهم البيروقراطية، لأن هناك العديد من العراقيل والمشاكل في الدول الحديثة، وهنا أصبح الفرد يشعر أن مكانته في السلطة أصبحت ثانوية أي أصبح الفرد مهمشا وهذا راجع إلى تزايد عدد السكان.

أي هنا أول ما ظهرت الديمقراطية في اليونان وكان لها فضل عظيم ومن هنا بدأت تتطور عبر العصور وأصبحت تأخذ أشكالا عديدة والديمقراطية الجديدة والحديثة فإنها ظهرت مع الجيش كرومبيل « وقد نشأت الديمقراطية بين حفنة من الرجال في جيش كرومبيل (1599- 1658) ثم انتقلت معهم إلى أمريكا بعد عودة الملكية » أي هذا السياق جاء ليبين أن الديمقراطية الحديثة بدأت مع جيش، وهذا الجيش هو كرومبيل ثم انتقلت إلى أمريكا وبعد أمريكا ظهرت في فرنسا، إلا أنها أخذت شكلا آخر حسب راسل فإن الديمقراطية في فرنسا كانت تتميز بمبدأ يقوم على حق الإنسان وهذا في عهد جورج واشنطن(1732- 1799) وقد كانت تتماشى مع تعاليم روسو.[1]

أي أن الديمقراطية تتطور من عصر لعصر آخر ومن بلد لآخر، وذلك لأن كل دولة تأخذ ما يميزها عن غيرها في تطبيقها للنظام الديمقراطي وعلى سبيل المثال ثورة مارتن لوثر حيث شن ثورة قوية على السلطة السياسية، وكانت هذه الثورة في ألمانيا وإنجلترا وأمريكا، وكانت بدافع تحرير الفرد أي أصبح الفرد هو أساس الحكم وأن تكون له السلطة

[1]- برتراند راسل، المثل العليا السياسية، (مصدر سابق)، ص148.

في التحكم في كل الأمور، وبذلك مثلت الأفكار الديمقراطية المصدر الأول لأغلب الثورات التحريرية في العالم الحديث وهذا ما نلاحظه في أمريكا الحديثة فإنها حاولت أن تعطي أحسن صورة في تطبيقها لمفهوم الديمقراطية في نظر برتراند راسل، كما أنها أخذت من القدماء مثل اليونان والرومان والبروستانت وطبقته اليوم في انتشار أفكار الديمقراطية.

- المطلب الثاني: إيجابيات الديمقراطية.

إن نظام الديمقراطية هو أحسن نظام في العالم، لأنه يعطي لكل ذي حق حقه ويحترم حقوقهم، وقد حقق إنجازات كبيرة عكس الأنظمة الأخرى، فهو نظام سياسي متميز وأكبر مثال أنه حرر المرأة وأصبحت لها مكانة عظيمة، و" يعتبر تحرير المرأة جزء من الحركة الديمقراطية ".[1] لأن المرأة كانت محرومة من حقوقها في الأنظمة الأخرى مثل النظام الأرستقراطي والملكي، إذا النظام الديمقراطي أعطى لها حق المشاركة في الحياة السياسية من أوسع الأبواب عكس الأنظمة الأخرى فإنها كانت تستغل المرأة بشغلها طول اليوم ولا تأخذ حقها كاملا، وهذا لا يوجد في النظام الديمقراطي، فإنه قد حررهن من هذا الوضع وأعطى لهن حقهن المادي، كما أصبح للمرأة الحق في الانتخاب وأن تكون أيضا سيدة الحكم.

إن النظام الديمقراطي هو نظام سياسي عند تطبيقه على أرض الواقع نجد أن له عدة جوانب إيجابية، منها إلغاء العبودية، وقد كانت الحوارات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أمريكا خصيصا، وهذا ما ألغى العبودية خاصة بالنسبة إلى الزنوج ومن هنا بدأ يشمل أغلب الدول ومنها الدول المستعمرة بدأت تتحرر وتتحكم في مواردها.

إذا الديمقراطية تقلل من الحروب والعبودية، كما وزعت السلطة بالتساوي لأن الديمقراطية تقوم على مبدأ السلام أو حب السلام، وهذا ما يبرزها عن باقي الأنظمة الأخرى.

[1]- برتراند راسل، المثل العليا السياسية، (مصدر سابق)، ص148.

لكن هذا لا ينفي العكس، لأن هناك بعض الدول الديمقراطية التي خاضت حروبا ضد دول أخرى، لكن لتثبت أنها دولا ديمقراطية لأن الدول الأخرى كانت تعيش في سلطة ظالمة، فدول الديمقراطية كانت لتحقق المبدأ الذي تتميز به، أي يشعر المقاتلون في الديمقراطية أنهم يدافعون عن مبادئ لطالما أضافت لحياتهم قيمة، وهذا ما يميز الديمقراطية إنما تبعث القوة في جنودها في الحرب، وبرتراند راسل كان موقفه موقف النقد لها في الحرب الأولى عكس الحرب الثانية التي كان فيها مع الحلفاء لأنها كانت حرب متناقضة بين قيمتين: قيمة الحرية والديمقراطية وقيمة الاستبداد والظلم من جهة أخرى.[1]

إن الحكام دائما ما يحبون فرض السيطرة على الظلام وإيقاعهم لكي لا يسود الظلم وهذا ليس الاحترام الذي يكنونه للشعب، لكن هذا أوفق ضمانة قانونية تحددها الممارسة الديمقراطية للحد من التزوير في سجلات الناخبين « ولعل أكبر ما يميز الديمقراطية على جميع أنظمة الحكم الأخرى ليس لأن الرجال الذين وصلوا إلى القمة يمتثلون لحكمة خارقة للعادة، وإنما لأن سلطتهم تعتمد على التأييد الشعبي».[2] بمعنى أن النظام الديمقراطي هو نظام سياسي قائم على تلاشي الطغيان.

ألاحظ أيضا أن هناك تميز بين الديمقراطية والدكتاتورية، لأن الديمقراطية تقوم على تقبل الجدل، أما الديكتاتورية تقوم على التعصب الأعمى، ومرد هذا يكون حسب طريقة تكون الآراء ففي نظر راسل هناك طريقتين، الطريقة الأولى هي طريق المعتقدات والآراء الثابتة، أما الطريقة الثانية هي طريقة البحث الحر والمناقشة لكن في النهاية يتغلب طرف على آخر، وهذا في طبيعة الحكم وماهيته حسب راسل.[3]

[1]- برتراند راسل، المثل العليا السياسية، (مصدر سابق)، ص150.

[2]- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، (مصدر سابق)، ص148.

[3]- المصدر نفسه، ص149.

إذا تتمثل إيجابيات الديمقراطية في أنها تقبل الآراء أي تقبل الرأي والرأي الآخر والتسامح وتؤكد على قيمة النقاش الحر وحرية المعتقد فقد كان " مبدأ الديمقراطية الليبرالية الذي ألهم مؤسس الدستور الأمريكي يقول أن المواضع الخلافية يجب أن تقرر بالحوار وليس بالقوة".[1]

ومن هنا فالديمقراطية تقوم على تقبل الرأي الآخر وهذا لا يكون إلا عن طريق الحوار وليس بالعنف، وإذا غاب الحوار فهنا أصبحت الديكتاتورية، فالديمقراطية تقوم على الآراء المتناقضة وهذا لتكون ديمقراطية سليمة، وهناك اختلاف بين الليبرالية وغير الليبرالية ويكمن هذا الاختلاف في أن الليبراليين يظنون أن كل الأسئلة قابلة للحوار لكن تحت مبدأ الشك لكن غير الليبرالية تقول أن هناك بعض الآراء التي لا تقبل المناقشة على الإطلاق.

إذا الديمقراطية الليبرالية قائمة على تقبل الآراء وهذا ما دفع راسل إلى تمسكه بالديمقراطية وبتقاليدها لأنه ترعرع في ظلها، لأن تفكيره كان سياسيا بالدرجة الأولى وجاء ليدافع على حقوق الأفراد واحترامهم.

- المطلب الثالث: سلبيات الديمقراطية.

إن الديمقراطية من أفضل الأنظمة لكن هذا لا يعني أنها تخلو من المساوئ أو تكتنفها الشرور كالاستبداد مثلا، أي الديمقراطية كأسلوب في الحكم فإنها لا تخلو من السلبيات نذكر على سبيل المثال الشرطة، فإنها تمثل الشق السلبي من الديمقراطية فعند تعذيب المجرمين فإنه يظهر هنا الموقف أو الشق السلبي من الديمقراطية، ولهذا لا تنص عليه لأن من مبادئها حماية الإنسان، لكن برتراند راسل يرى أن الشرطة تقوم بهذا الفعل من أجل الترقيات لا أكثر، لكنه يناقض مبدأ الديمقراطية " ومن المتوقع في كل النظام الديمقراطي أن يحصل الأفراد أو المنظمات من ذوي الواجبات التنفيذية المحددة تمام التحديد، على سلطان مطلق وغير مستحب، وإذا لم توجد طريقة تكبح جموع هؤلاء

[1]- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، (مصدر سابق)، ص150.

الأفراد ".[1] يقصد هنا الشرطة لا يوجد نص ينص على قمع الأفراد وضربهم، إذا فإن الشرطة تقوم بشق سلبي، وهذا جانب غير محبب.

ولهذا قرر راسل تأسيس جهازين للشرطة، جهاز يقوم على البرهنة على الجريمة والجهاز الثاني يقوم إقامة دليل على البرهنة وعلى البراءة.[2]

إن استبداد الشرطة موجود منذ القدم، لأن في القديم كان النساء والعبيد ممنوعين من حق المشاركة في الانتخابات والتسلط الذي يمارسه الأغلبية تحت لواء الديمقراطية أو تحت جناحها أو باسمها يقود بالضرورة إلى الاستبداد وهذا يهدد الأمة إلى زوالها وانهيارها بضرورة الحتمية لأنها تمشي عكس مبادئ الديمقراطية، وهذا هو الخطر فإذا تخطوا الحدود والحواجز، فإذا تخطى كل من المفكرين فإن عقابهم ليس الموت فحسب بل هو الإهانة وتضييق في مصادر الرزق، أي الموت بطريقة غير مباشرة، وقد جاء في المثال الذي جاء به برتراند راسل وهو قضية الساحرات، فقد ذهب البعض إلى إحراقهن بينما رأى البعض الآخر عكس هذا، لكن لو اتفق الجميع على الموقف الأول لكنا نعيش في ظلام العصور الوسطى.[3]

وكلما نقص عدد الأفراد كلما طبقت الديمقراطية بوجهها المطلوب، وهذا ما كان سائدا عند اليونان التي كانت تمثل الديمقراطية بوجهها الأصيل وكل مبادئها كانت ملموسة ومطبقة، لكن يظهر عكس ذلك إذا زاد عدد الأفراد، فإن النظام الديمقراطي يتلاشى كما تقل المبادرات الفردية، عكس ما كانت عليه اليونان لأنهم كانوا من يصنعون القرار وذلك راجع لقلة عددهم وروح مبادراتهم الفردية كانت كثيرة.

إذا الديمقراطية من المفاهيم التي يختلف الناس في تأويل معناها، فإن راسل يرى أن طبقة الديمقراطية هي طبقة سياسية وهي تعمل من أجل توزيع السلطة بالوجه المطلوب وكل فرد يأخذ حقه ولا يأخذه من غيره هكذا، ويعود الفضل في فهم الديمقراطية إلى

[1]- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، (مصدر سابق)، ص152.

[2]- برتراند راسل، المثل العليا السياسية، (مصدر سابق)، ص154.

[3]- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، (مصدر سابق)، ص154.

اليونان، وفي نظره أيضا أن الديمقراطية هي من أفضل الأنظمة، لأنها تقوم على التوفيق بين الحرية والحكم، وهذا يتمثل في أعظم المنجزات التي أنجزت على هذا النظام وتتمثل في تحرير النساء والقضاء على الاستبداد وتشجيع الحرية العلمية.

إذا رغم أن الديمقراطية لها شق إيجابي، هذا لا يمنع أن ليس لها شق سلبي فهي مثلها مثل العلم بوجهين، أو بتعبير آخر فإن الديمقراطية سلاح ذو حدين، وهذا الجانب السلبي كما ذكر فإنه يتمثل في مؤسسات الدولة مثل الشرطة والجيش وغيرهم في طريقهم نحو المجرمين في أنه يجب أن نتعلم الإصغاء للآخر ولا نحكم عليه هكذا أي يجب أن نحترم العقول فهو أمن الأفراد وأيضا من سلبياتها انعدام المبادرات الفردية وذلك ينتج من خلال تهميش العقول، وذلك من اتساع الدول الحديثة، وهذا يجعل الإنسان أو الفرد يحس بأنه عنصر غير محبب وهذا يؤدي إلى اليأس، وهذا الأخير يؤدي إلى عوائق من بينها على سبيل المثال عائق التقدم العلمي وهذا يمثل خطرا كبيرا ويمكن أن يؤدي إلى زوال الدول.[1]

رغم هذه العوائق إلا أن الفيلسوف برتراند راسل يرى أن الديمقراطية كنظام سياسي هو من أحسن وأفضل الأنظمة لأن مساوئها لا تطبق دائما وقليلا ما نلاحظها، كما حاول أيضا تقديم حلول ممكنة لتجنب الوقوع في هذه المساوئ كي تزيد الحرية وتكبر مساحة المبادرات، وهذا ما دعا إليه راسل لأنه يرى أنه أحسن نظام في توزيع السلطة.[2]

[1]- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، (مصدر سابق)، ص157.

[2]- المصدر نفسه، ص159.

خلاصـــة:

بناء على ما سبق، فإن السلطان إذا كان عادلا فإنه بالضرورة سوف يعم الخير والسلام، وذلك يتم عن طريق التوزيع العادل للثروات وجعل الفرد دائما عنصرا فعالا لا مهدما، وقد أكد برتراند راسل على عدم استغلال الفرد لأن الديمقراطية تعمل على منح الشرعية الحقوقية للمواطن كحقه في العملية الانتخابية، وهذا كحق الفرد المدني وهو أحد أهم الحقوق التي تمنحها السلطة للمواطن في الوقت الذي يكون فيه مصير هذه الدولة في بداية بنائها لكن لا يتحول النظام الديمقراطي إلى دكتاتوري، وتعادل بين الذات الفردية والذوات الجماعية، وبذلك يتم تبادل وجهات النظر والتعبير عن الآراء بكل أريحية ودون خوف وكيفية تقبل الآخر كما هو، لأن الديمقراطية في حقيقتها ثقافة بدليل منحها الحرية للفرد على الرغم من وجود جملة القوانين والدساتير التي تحدد للفرد باصطلاح سياسي جملة المهام التي يقوم بها.

الفصل الثالث:

الليبرالية والسلطة والتربية والتعليم ودورهم في تأسيس الممارسة الديمقراطية

المبحث الأول: السلطة والليبرالية ودورهما في تأسيس الديمقراطية.

المبحث الثاني: التربية أساس النظام الديمقراطي.

المبحث الثالث: دور العلم والليبرالية في الممارسة الديمقراطية.

تمهيد:

كلمة الديمقراطية تحمل في طياتها العديد من المعاني، حيث تجعل الفرد يعيش في بيئة يعمها الأمان والسلام وتفتح المجال للفرد وتتسع له دائرة الحرية ويصبح الفرد ذو تنشئة صحيحة وتربية سليمة وذلك نتيجة للتعليم الصحيح، فالتعليم عملية ضرورية في نشر المفاهيم الأساسية للديمقراطية ومنها الخصال الحميدة التي يجب على كل فرد أن يتحلى بها للتعامل مع غيره، وأن يكون الفرد حرا في تصرفاته وحرا في اختيار الأعمال التي تساعده، إذا يمكن القول إن الديمقراطية والحرية شيء واحد، أي إذا كانت هناك حرية كانت هناك ديمقراطية كما لا يفوتنا الإشارة إلى ذكرنا للفيدرالية، فهي تفتح المجال والفرص أمام روح التعاون بين الأفراد.

- هل للسلطة والليبرالية دور في تأسيس الديمقراطية؟ فيما يتمثل هذا الدور؟.
- ما هو الدور الجوهري الذي تلعبه التربية في تطوير وتأسيس النظام الديمقراطي؟.
- هل للعلم والليبرالية تأثيرا واضحا في الممارسة الديمقراطية؟

- المبحث الأول: السلطة والليبرالية ودورها في تأسيس الديمقراطية.

- المطلب الأول: الفيدرالية والسلطة.

إن الديمقراطية هي إعطاء كل ذي حق حقه وهذا ما تسعى إليه السلطة أن تقوم بهذا العدل بين الأفراد، ودور السلطة هو حماية الأفراد طبعا من الاستبداد والأقليات، أي تفويض السلطة مصاحبة للحرية وأن الديمقراطية في ظل هذه التطورات التي حصلت للعالم الوطن بعدا آخر حيث كانت الديمقراطية ذات طابع سياسي وكل فرد يأخذ حقه عكس اليوم فإن الآلة طغت على الإنسان وأفقدته حريته وتحولت كلمة الديمقراطية إلى البيروقراطية ولكي تعود كلمة الديمقراطية إلى مجراها يجب على كل من كان بيده السلطة أن يوكل المهام على الوجه المطلوب وهكذا لتتحقق الديمقراطية، أو أن كل فرد يأخذ الزمام بجد، وذلك فالفيدرالية إذن تتعلق بالنظام السياسي وبالتنظيم الإداري وبتقسيم صلاحيات السلطات الحاكمة وتنظيم العلاقات فيما بينها، وتأسيس انسجامها لمنع تغلب طرف على طرف آخر، فتحصر قرارات الدولة الفيدرالية المركزية بالقمة إذن الفيدرالية هي أساس النظام السياسي وإذا تخلت الدولة عن شيء من سلطتها بتفويض جزء منه إلى الأقليات وأكثر من الضرورة وبهذا تزاد مساحة الحرية ومن الحرية أيضا تزاد الرغبة الفردية والمبادرة وإظهار قدراته، وكذلك توقظ فيهم عاطفة الاعتزاز وهذا ما كان في العصور اليونانية والعصور الوسطى، ولا نتحدث عن الجانب المظلم الذي كانت مطبقة فيها الفيدرالية، لكن بنفس المفهوم طبقت الديمقراطية إلى أبعد مفهوم، إذن إن الفيدرالية هي أساس النظام السياسي، فغاية تطبيق الديمقراطية نتيجة هي حروب واستبداد وسيطرة دول على دول أقوى منها[1]، وذهب النقاش الحر مبدءا لكن الآن كل الدول تحاول أن تطبق الفيدرالية لتجنب هذه الأزمات لأن هذه الأزمات كانت منذ القدم وأبسط مثال عليه هو اضطهاد الكاثوليك للبروتستانت والمؤمنون اضطهدت من قبل اللاهوتيين، وتعني هذه

[1]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ج4، ص480.

الكلمة الملحدين الذين لا يؤمنون بأي شيء، أي قامت بينهم حروب وهذه الحروب تسمى الحروب الدينية.[1]

لكن هذه الحروب اضمحلت في نظر راسل، إن المسائل الدينية لم تعد لها قيمة مثل ما كان في الماضي، ففيما قبل كانت تبنى السياسة على هذه المسائل لكن الآن راسل وضحها وأصبحت السياسة لا تبنى عليها، وأصبح المجتمع يتعايش مع بعضه البعض وفق دستور واحد، ولم تعد سلطة السياسة الاستيلاء بالقوة، أي توفر التسامح والسلام مثلها مثلنا تحت دستور واحد، أي قانون يحترمه الجميع، وهنا نستنتج أن راسل له موقفين، كيف تتحدد الفيدرالية في ظل الديمقراطية، فإن الموقف الأول هو رأي الأكثرية وهذا يكون عن طريق الحرية وعدم السلطة في شتى المجالات وهكذا تطبق الفيدرالية في ظل الديمقراطية، أما عن موقفه الثاني الفصل في القرارات العامة وهكذا بالنسبة له تؤسس الديمقراطية، أي عدم السماح للأقليات بالتعبير عن آرائها وهذا في نظر راسل عنه خطر أي عدم التعبير عن رأيك لا يسمى ديمقراطية بل هي بيروقراطية بأم عينها، إذ يرى راسل أن منح الأقليات فرصة تتحقق الديمقراطية والفيدرالية وتفويض السلطة، أي التعبير عن رأيك والإدلاء بأفكارك نسبة لراسل هذا هو المطلوب، ونرجع إلى المجالات يجب أن تكون فيها الحرية وعدم السلطة والمجالات متعددة من بينها السياسية والاجتماعية والثقافية، أي هنا النقاش مفتوح لكن في إطار أو في حدود وهذا ما يقر به راسل، لأن كثرة النقاش تؤدي بنا إلى تعدد الآراء ومنها تكون عدم الديمقراطية وتكون السلطة مستبدة وظالمة وينتج التعصب وتضيق مجال الحرية وهنا أحد أهم الأمور التي يجب تعليمها في المؤسسات التربوية في البلدان الديمقراطية وهو القدرة على وزن الحجج المختلفة والانفتاح العقلي المهيأ مسبقا لقبول أي طرف يظهر بأنه أكثر معقولية، أي هذا السياق نفهم أن النقاش الحر له حدود وتنتج هكذا أكبر مساحة للحرية وعدم السلطة المستبدة أي كل شيء يجب أن يكون معقول.[2]

[1]- برتراند راسل، ما الذي أؤمن به، مقالات في الحرية والدين والعقلانية، تر: عدي الزعبي، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، (د م ط)، (د ط)، 2015، ص184.

[2]- برتراند راسل، سبل الحرية، (مصدر سابق)، ص41.

إذن هنا لابد لكل إقليم دولة أن تحل مشاكلها بنفسها وعدم السماح أن تدخل دولة فيها بما يسمى بالتدخل الخارجي أي تتدبر شؤونها بنفسها، أي هناك أمور لا يجب تدخل السلطة الداخلية أو الخارجية، أي هنا يجب أن تكون الحرية وخاصة الحرية في المعتقد الديني والحياة الخاصة مثل الزواج والتعليم وغيرها، ما من الأمور الخاصة في هذا الجانب بين هنا أن السلطة لا تتدخل في الأمور التي تخص الأفراد وتترك أمورهم الخاصة بهم.[1]

إذن هنا الفيدرالية تفتح المجال والفرص أمام روح التعاون بين الأفراد، ولا تتدخل في المجالات التي تخص الشعب مثل التجارة والصناعة وغيرها، وهنا أيضا يدعو راسل إلى الفيدرالية كنظام وأيضا ضرورة وجود مؤسسات ذات فائدة تمثل في جوهرها جزءا من الحكومة وتحظى بقدر كبير من الاستقلالية في إدارة شؤونها الخاصة، وعلى رأس هذه المؤسسات الجامعة والمنظمات ذات التوجهات المختلفة، سياسية أو اقتصادية والمؤلفة من أفراد تجمعهم مصالح مشتركة، على أن لا تمارس هذه الجمعيات استبدادها على الأفراد المشكلين لها، بل وجب أن تدار هذه المؤسسات بطريقة ديمقراطية، أي هذه المؤسسات هي التي تمنع من السلطة التعسفية والطغيان، أو يمكن القول والتعبير بطريقة أخرى المؤسسات أو المنظمات التي تعطي للفرد الحرية وهذا ما أقر به برتراند راسل أن هذه المؤسسات أو المنظمات تضمن للفرد حريته أي عدم سلبه أهم شيء وهي حريته، وإذا كان الإنسان حرا فإن روح المبادرة والإبداع لديه تتزايد بين الأفراد وهذا ما لوحظ في الدول الأوروبية وليس كل الدول، فهناك دول في أوروبا سيطرت عليها الكنيسة وسلبت من الأفراد حرياتهم وذلك في العصور الوسطى.[2]

أي تطبق الديمقراطية كلما كانت المؤسسات أو المنظمات واعية كلما كانت مساحة الحرية كبيرة، والنقاش كان متميزا أي تسليط الضوء على أفرادها وحل مشاكلهم ونزاعاتهم دون الرجوع إلى سلطة الدولة، أي هذه النقابات أو المؤسسات هي من تحل كل

[1]- برتراند راسل، سبل الحرية، (مصدر سابق)، ص41.

[2]- برتراند راسل، السلطان، (مصدر سابق)، ص316.

المشاكل وهنا أيضا يعتبر كل إنسان له سلطة وحرية أي هنا" تتطلب الديمقراطية إذا أريد بها أن تتوحد نفسانيا وسياسيا تنظيم لمختلف المصالح".[1]

أي هذه المؤسسات تحل محل الدولة وهذا المحل يتمثل في قيامها بكثير من الوظائف وهذه الوظائف تتمثل في التعليم، الصحافة...إلخ، وأساس قيام هذه المؤسسات وقيام نظامها هو الديمقراطية، وأي مجال أو أي دولة كان أساسها الديمقراطية سوف تكون دولة ناجحة لأن راسل يقول أن الديمقراطية هي الشكل الأفضل للحكومة وأساسها في بيانه هذا.

ويكون النظام الفيدرالي مرغوب به في نظر راسل على شرط أن تكون المشاعر المحلية للوحدات التي تؤلفه أقوى من المشاعر والمصالح المرتبطة بالاتحاد ككل، وإلى جانب كونه مستحبا فهو على الأرجح ضروري لتخفيف المساوئ النفسانية اللازمة لتركيز السلطة في منظمة واحدة وهي الدولة.[2]

- المطلب الثاني: الفيدرالية والليبرالية.

كما ذكرنا سالفا إن الفيدرالية هي نظام يقوم على المنظمات، وهذه المنظمات تحاول أن تكون لها أكبر مساحة من الحرية، فهذه المنظمات لاحظت أن الفرد في حالة عجزه على هذا، فإن مهمة الفيدرالية هي فتح المجال أمامه؛ أي إلغاء السلطة المركزية أو الحد منها إذا أمكن، أي تحاول فتح مجال الحرية الشخصية في تسيير الشأن الداخلي للهيئات والتنظيمات السياسية، إذا الفيدرالية تحفظ الحرية الفردية في ظل المنظمات الاختيارية وهذه المنظمات تحفظه من الحروب والاستبداد والسلطة التي لا تقدر الفرد ولا تعطي له قيمة.[3]

[1]- برتراند راسل، المثل العليا، (مصدر سابق)، ص12.

[2]- المصدر نفسه، ص12.

[3]- المصدر نفسه، ص13.

أي الفيدرالية تحفظ الأمن والصيانة والعدل والوظائف بالنسبة لها هي وظائف جوهرية أي تكفل حرية الفرد وعدم التدخل في الآخرين، أي تقدر الحرية وكل الأفراد يرغبون فيها، ويقر راسل بأن الحرية هي مشكلة كبيرة لأنه إذا.... منها الفرد أخفيت المبادرة الفردية سوف يعم الفساد والظلم[1] وتهدم الدولة وكل الأنظمة، لأن الفرد يحس وكأنه لا يوجد، ولهذا يقول راسل: " إن العلاقة بين الحكومة وبين الحرية هي من اعقد المشكلات بيد أنها مما يجب أن تواجه النظريات السياسية " أي إذا كانت الحكومة في إطارها القانوني تكون العلاقة بين الفرد وحاكمه علاقة وطيدة وفيدرالية تمارس فيها اتجاه الفرد أما إذا كان العكس والحكومة لم تعط الفرد حريته وببروز القوة معه، أي لديهم غرائز وحشية أو ميول استبدادي، أي سلب الفرد حريته، والحرية من النوع الذي يرغب فيه من يقدر قيمتها ولا يمكن أن تتوفر إلا في ظل الديمقراطية لأن الديمقراطية هي من تحفظ الحرية وهي من تترك الفرد يتمتع بكامل حقوقه، وتحفظه من المستبدين الظالمين والخارجين عن القانون، وهذا الأمر غير منطقي ولا معقول إذا الديمقراطية نظام عادل بين الأفراد يقوم على تحقيق العدالة والمبادرات الفردية، أي تترك المجال للفرد وتجعل من الفرد مبدعا أي هنا تترك المجال واسعا، وفي نظر راسل كلما اتسع مجال الحرية كلما كان إبداع الفرد أكثر وتحققت الديمقراطية، حيث تفتح للصغار مناصب سياسية ولا تقتصر على الكبار فقط.

إذا الفيدرالية كنظام يقوم على التوزيع العادل وعلى إعطاء الفرد أكبر مساحة للحرية لبروز مواهبه، أي العدالة الفيدرالية هي عدالة سياسية وهذه هي المشكلة المستبدة عموما تظهر في أن العدالة السياسية لم تكن بين الأفراد تذهب ويحس الفرد بعجزه وبإذلال نفسه وأن الشعور الذي هو في كل نفس سوف يعطي له اتجاه هذه السلطة المستبدة وتذهب الديمقراطية ويذهب النظام الفيدرالي في هذه النزاعات، أي يجب أيضا على السلطة أن تكون تتحلى بما يسمى بالعدالة السياسية.[2]

[1]- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، (مصدر سابق)، ص61.

[2]- المصدر نفسه، ص63.

وفي وقتنا الحاضر نلاحظ أن الدول الأوروبية طبقت فيها الديمقراطية وغاب الظلم أي حاولت أن تعطي الإنسان مكانة وتحفظ كرامته لأن في عصور مضت كانت الدول الأوروبية لا تعطي الإنسان مكانة وعاشت معيشة ضنكا، ولم تقدر الإنسان بل كان يعيش الظلم واللامساواة، لكن الفترة الأخيرة تغيرت نظرته له،[1] وبدأت تفتح له مجال الحرية ومن هنا تحققت الديمقراطية وعدم التسلط على الأفراد، وهنا يقصد بكلمة التسلط الظلم وهذا التسلط يكون على أقلية على حساب أخرى، لذا أحدثت ثورات كبرى وبهذه الحالات يقفون ضد السلطة الظالمة لأن بعض الأقليات تكون لهم امتيازات ومكانة عند السلطة السياسية وهنا تكون المعارضة لمن بيدهم السلطة، إذا هنا كلما كانت السلطة متسلطة كلما ذهبت الحرية، وإذا لم تكن هناك حرية لا تكون ديمقراطية.

ونستنتج هنا أن الديمقراطية والحرية شيء واحد، أي إذا كانت هناك حرية كانت هناك ديمقراطية، لأن نظام الديمقراطية يعطي الفرد مكانته ويفتح له المجال، فلو كانت هناك حرية ولم تكن ديمقراطية في دول ما، أو أقلية لا تحميها حرية لأن النظام فاسد أي الديمقراطية هي أساس الدول، وأن الحرية هي التي تغذي عاطفة التسامح وتمثل مختلف ولن تقوم لها قائمة في غياب الديمقراطية، إذن الديمقراطية هي من تقلل العنف والتمرد وتمنح الفرد النقاش الحر والمفتوح وتقوي رابطة التعاون بين الأفراد وذلك لأنها تقوم على مبدأ الحرية.[2]

- المطلب الثالث: المبادرة الفردية والجماعية.

كلما كانت مساحة الحرية كبيرة كلما زادت المبادرات بين الأفراد، مثلا تظهر في المجال السياسي تنظيم الأحزاب، وهذه الأحزاب تقتضي الإصلاح أو تفسير سياسة ما ويجب على الفرد أن يقتنع بالحزب الذي ينتمي إليه، ويقنع الآخر بالانضمام إلى حزبه وذلك عن طريق التصويت الانتقالي، لكن في بعض الحالات والاستثناءات أن يكون

[1]- برتراند راسل، في مدح الكسل ومقالات أخرى، تر: رمسيس عوض، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2009، ص42.

[2]- برتراند راسل، السلطة والفرد، تعريب: شاهر الحمود، دار الطليقة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، يناير 1961، ص121.

شخص زعيم حزب أو رئيسه ليطبق عليه التصويت، مثلا إذا كان مفكرا كبيرا أي يمتلك مهارة وأسلوب الإقناع، أي يصبح قادرا على إقناع الغير بالانضمام إلى حزب ما دون أن يشعر غيره، وأيضا يزود ذلك الحزب بأفكاره المذهلة لأنه فطن، ولكن كلما زاد عدد الأفراد كلما قلت فرص المناصب في المجال السياسي لأن عدد التصويت يكون كبيرا أي نقص المبادرات فبعض الأفراد يصبحون أعدادا أو أرقاما لا أكثر، كما تكثر البيروقراطية وكذا ينتج عليه التضحية بالذكاء الفردي،[1] أي يحس الفرد وكأنه في دائرة ضيقة، لذا وجب على الفرد أن يجد حلولا مناسبة لأنه في هذه الحالة يحس نفسه فاقدا لحريته فلا يستطيع أن يبادر في شيء، أي روح المبادرة تتلاشى عنده لذا أساس المبادرة الفردية هو الحرية أو تطبيق النظام الديمقراطي لتظهر المبادرة الفردية والجماعية، ويرى راسل أن المبادرة الفردية والجماعية تبنى على الحرية، وهذه الحرية تتمثل في تكوين أحزاب أو تنظيمات صغيرة لتكوين هذه المبادرات النافعة ويحس الإنسان أنه كائن ذو قيمة اجتماعية ومكانة عالية وأنه ليس رقم فحسب، بل هو عنصر فعال داخل المجتمع وذلك من خلال تنظيماته النقابية، أي هنا يجب توفير الحرية ليشعر الفرد بالاطمئنان والراحة، وهذا لا يكون إلا عن طريق السلطة والحكومة، فهي التي توفر هذا الشرط وتحميه أيضا، أي تحمي الفرد لكن وفق شروط، ولا تتركه حرا ولا تضيق عليه الدائرة.[2]

إذ يرى راسل أن سلطة الأشراف لها أهمية كبيرة، لكن إذا لم تتعدى حدودها فإن مهامها تكمن في الأمن والصيانة ويطبق العدل بين الأفراد فيجب على النظام أن يكون مرنا في تكوين المبادرات الفردية في تزايد، وإذا كان النظام غير مرن فإن عقول النوابغ أو الأفراد العاديين الذين لديهم مبادرات في تغيير الحال وتطويره، فإنه يصاب بشلل، أي هنا يجب أن تكون السلطة متحكمة في ثلاثة جوانب وتكون صارمة، أما الجوانب الأخرى فيجب أن تكون مرنة ولا تفرض قوانين صارمة على المبدعين في حالة التعبير عن آرائهم بل العكس، حيث تفتح لهم المجال للإبداع لأن هذا الإبداع هو من يجعل الحكومة في حالة مزدهرة ومتطورة أي لا يجعلها في حالة ركود وتخلف، أي إذا كانت تمارس

[1]- برتراند راسل، السلطة والفرد، (مصدر سابق)، ص122.

[2]- برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع، تر: صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط1، تشرين الثاني(نوفمبر) 2008، ص93.

عليه الضغط فإن المبدع سوف يتحول من بناء إلى هدم أي يجب فتح المجال إلى التطور الحضاري، فإذا الحرية فإن العقل المبدع سوف يصنع المعجزات، أما إذا حرم من حريته فستكون الحرب لأن الإنسان إذا أحس أنه لا قيمة له في هذه الحياة سيصل به الأمر إلى الانتحار أو ينظم منظمات إرهابية خارجة عن القانون، وبهذا يعم الفساد وتتلاشى روح المبادرة الفردية والجماعية.[1]

يقر راسل بأن أساس السلطة هو الالتزام بوظائفها الثلاثة وهي: الأمن والعدل والصيانة، وأهم وظيفة هي العدل أي أن تساوي العدل بين جميع الأفراد يعمم الازدهار ويطبق نظام الديمقراطية ويمر عبر تفويض شيء من السلطة السياسية، أما الفيدرالية فهي تتناقض مع السلطة المركزية التي تكون صارمة في قراراتها في نظر الفيدرالية وأنها تضبط روح المبادرة الفردية والجماعية، لذا ترى الفيدرالية أن السلطة يجب أن تتنازل على بعض الأحكام أي لا تكون صارمة في كل شيء وذلك لكي تزيد مبادرات الأفراد فعليها أن تحمي أفرادها لكن تفتح لهم المجال لضمان أكبر قدر من المبادرات في ظل الجماعة، أي هنا كلما أحس الفرد بأن السلطة المركزية والحكومة ليست مسيطرة كلما ازداد الإبداع ولا يحس أنه مقيدا أو ضعيفا وعاجزا، فيكون التعبير عن الرأي في ظل وجود الحرية، وهذا هو أساس المبادرات الفردية والجماعية.

إن العلاقة بين الديمقراطية والحرية ليست تلازما بالضرورة، فإذا لوحظ أن الديمقراطية في شكلها التاريخي لها صور من الاستبداد، لكن الحرية عكستها وبالأخص تلك التي يستفاد منها عاطفة التسامح وتقبل المختلف لا يمكن أن توحد بعيدا عن النظام الديمقراطي، فهو يكفل الحرية للفرد والجماعة على حد سواء، وفي مثل هذا النظام لن نكون مضطرين إلى التضحية بالذكاء الفردي أو الإدارة الاجتماعية الصادقة أمام لامبالاة البيروقراطي في الدولة.[2]

[1]- برتراند راسل، آمال جديدة في عالم متغير، تر: عبد الكريم أحمد، آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ط1، 2018، ص79.

[2]- المصدر نفسه، ص79.

- المبحث الثاني: التربية أساس النظام الديمقراطي.

- المطلب الأول: دور المؤسسات في تنشئة فرد صالح.

إن الحديث عن التربية يخص جماعة من المواطنين فحسب، وليس كل المواطنين ويقصد هنا المواطنين الخاضعين لمؤسسة ما، وهذه المؤسسة تكون قد احتكرت نفسها لهذه الخدمة وتقوم برعاية الأطفال منذ الصغر ويندمجون مع الثقافة السائدة ولا يكون صالحا إلا إذا توافق مع هذه العادات أو الثقافة لأن من خلالها يثبت نفسه وإذ بدا من إنسان أو طفل عكس ما ترعرع عليه فإنه سوف يظهر لذا فإن واجب من قام بتربيته سواء كان أبا أو معلما يجب إعادة التربية وإعادة الذهاب مع غيره.[1]

والغاية من التربية الناشئة إذا هي سعي الحكومة إلى إنشاء فرد صالح، ومنه وهذا ما شاهده برتراند راسل في أمريكا الشمالية والجنوبية لجورج واشنطن وتوماس جيفرسون أنهم يقومون بالتنشئة أو التربية منذ الصغر لكن من يخالفهم في آرائهم السياسية فمصيره السجن، أو مأواه ويضيقونه لأنهم يعتقدون أن آرائهم هي الآراء الصحيحة في المجال السياسي خاضعة، وأعطى راسل مثال آخر للفيلسوف سقراط على سبيل المثال لو عاش في بيئة أخرى لما جاء بعده الفيلسوف أفلاطون وانتهج نفس المنهج لأن هذه المنظمات أو المؤسسات السائدة في دول ما لا تطبق أو لا توجد في دول أخرى وهذه النتيجة عندما تكون، أي تقوم على غرس التربية الصحيحة منذ الصغر.[2]

ويفتحون كل المجالات يعني يتركونه يبدع حتى يكون صالحا في المجتمع وهذه المؤسسات حديثة النشأة، لأن في الماضي لم تكن موجودة لكن في المقابل هي مؤسسات تستغل البراءة والطفولة، وقد أكد برتراند راسل على هذه المؤسسات على أنها تستغل الأطفال أحسن استغلال أي هنا هؤلاء الأطفال يصبحون كأنهم آلة وفي بعض الحالات يصبحون أطفالا متعصبين، وهذه العصبة هي التي اقترحت أو نتج عليها الفاشية والشيوعية وهذا على سبيل المثال، وهذه المؤسسات تحاول أن تبنى نفسها بأي طريقة

[1]- برتراند راسل، التربية والنظام الاجتماعي، تر: سمير عبده، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ط2، (د ت)، ص92.

[2]- زكي نجيب محمود، برتراند راسل، مؤسسة هنداوي لنشر المعرفة والثقافة، (د ب)، (د ط)، 2020، ص115.

وما لاحظه راسل من هذه المؤسسات يجب أن تطبق الديمقراطية على هذه المؤسسات والابتعاد من الاستبداد وتوفير التعليم الجيد لهؤلاء الأطفال، ومحاربة كل ما هو سلبي للأطفال، أي هذا الهيجان اللاعقلاني. [1]

وهذا الاستغلال الذي تقوم به هذه المؤسسات هو جبر قانوني في حق الأطفال، وهو استغلال سياسي بالدرجة الأولى، وهناك ترابط قوي بين التعليم والإيديولوجيا، فالدول تقوم بوضع هذه المؤسسات لتربية الأطفال لكي تحقق مصالحها، " فالدولة لا تعتمد فقط على جهازها القمعي المكون من البوليس والجيش والتشريعات القهرية بل في خلقها ثقافة تضمن إخلاص المواطنين حتى لأهداف متناقضة مع مصالحهم الحقيقية، ولا يتأتى لها هذا إلا عن طريق التعليم". إذا المؤسسات تقوم بتربية الأطفال منذ الصغر وتقوم بتعليمهم من أجل غاياتها السياسية بطبيعة الحال. [2]

ولو قمنا بالتربية الصحيحة لهؤلاء الأطفال كما أقر راسل، يجب أن تكون تربية صحيحة والتربية الصحيحة هي علاج الأمراض التي طغت في المجتمعات وهنا الربط بين العلم والتربية، لأن تربية الأطفال ثم تعليمهم تعليما صحيحا غير مستغل من طرف جهات أخرى، ويرى أيضا سبب الفقر والمرض والجهل أنه سياسة فاشلة، ويقترح أيضا لو كانت المؤسسات مؤهلة للتعليم الجيد أفضل، لأن بفضلها يتغير المواطن وينشر الحب والسعادة، وأن المعلم يكون كفئ فليس من هب ودب يصبح معلما.[3]

وعند ربط التربية بالمؤسسات الدينية فإن استغلالهم ظاهر، أي تستغل المتعلمين وتتركهم يعيشون أو يتقبلون الوضع السائد الذين هم عليه، أي الرضى عن الوضع وعدم تحسينه وهذا يكون مثالا إذا كان فقرا أو مرضا فإنهم يرجعون إلى ابتلاء إلهي في نظرهم، أو عند إخفاق سياسة ما يجب الاستسلام بها، أي هنا تكون تربية الجيل الصاعد هكذا أو بمعنى آخر تربية تكون على الطاعة والامتثال على السلطة المهيمنة للبقاء على

---

[1]- زكي نجيب محمود، برتراند راسل، (مرجع سابق)، ص115.

[2]- نجاح محسن، الحكومة العالمية، دار الفتوح للإعلام العربي، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ط1، 2003،ص89.

[3]- برتراند راسل، صور من الذاكرة، (مصدر سابق)، ص183.

النظام السائد هذا ما تدعو إليه المؤسسة الدينية في تربية الجيل الناشئ أو الصاعد، أي هي السلطة الروحية ويجب التأمين بها وبتعاليمها ويجب على المواطنين تقديسها واحترامها لكن راسل جاء عكسهم، أي خالفهم الرأي تماما فالاحترام والتقدير لا يكون هكذا

فالكنيسة في القرون الوسطى كانت تهدف أو تسعى إلى العبادة والخشية من الله، أي كان موضوع التربية عندها يتمثل في كيفية العبادة والخشوع، وهذا الدين كان لكل الأفراد لا على التعيين نقصد هنا ليس سجين رجال السياسة، أي في منطلقه كان عاما لكن مع الوقت أصبح له عاملا سياسيا، كما هو الآن لكن في الدين المسيحي عدم طاعة الدولة، إذا الجانب الديني له دور كبير وعظيم.[1]

- المطلب الثاني: التربية والديمقراطية.

إن التربية لها دور كبير في تهذيب النفس وتعلم الفرد معنى الاحترام، أي تعلم الفرد القيم أو الخصال الحميدة والفضيلة ويعم التعاون بينهم، وذلك عن طريق التعليم لأنه هو الإصلاح " أعتقد أن الأمر يتوقف على التعليم إلى حد كبير" أي هنا التربية أساسها التعليم لأن الفرد إذا كان يحمل شحنات إيجابية فإنه يصبح فردا صالحا وهذا الصلاح قد يعم من فرد إلى فرد وقد تصبح البيئة وكأنها أسرة واحدة، لأن التعاون بينهم يصبح أهم حافز والتعليم الذي يعتبر أساس الإصلاح في تقدير برتراند راسل أن التعليم هو نقل المعارف من لمعلم إلى المتعلم، أي نقل المعارف الضرورية وكل ما يكتسبه عن طريق الخبرة للاستفادة أكثر وتكوين شخصية لدى المتعلم، إلا أن راسل يقر أكثر بأن التعليم هو الذي يسمح بتكوين الشك والنقد عند المتعلم ليس الذي يمنح أو يمد المعلومة فحسب،[2] يجب على المعلم أن يعلم المتعلم دائما الشك والنقد، وتكون لديه نظرة حول العلم وهذا يكون عن طريق التدريس وهذا إلا إذا كان تدريس على أصوله، لأن بعض الآباء يعتقدون أن التعليم طاعة وهذا أمر يتنافى مع التعليم، لأن التعليم هو تدريس وبعث القيم الحسنة، لكن

[1]- أحمد أمين وزكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، 1355ه-1936م، ج2، ص599.

[2]- برتراند راسل، محاورات برتراند راسل، (مصدر سابق)، ص59.

إذا أصبح طاعة فإنه يتنافى مع روح التعليم وروح الاحترام وهذا لا يمثل الخصال التي يحملها، لأن المعلم يكون قاسيا على المتعلم وهذه القسوة تجعل من المتعلم أن يكون جيدا وهذه العبودية تجعله ينخرط في المجالات السياسية دون تخطيط، وهذا نوع من التعليم يجب الابتعاد عنه، وهذا الجانب أو هذا الشق هو شق سلبي وله العديد من الآثار الوخيمة.

إن الديمقراطية هي من أفضل الأنظمة لكن لا تكون الديمقراطية إلا وفق التعليم الذي يبنى على أساس صحيح ليس الذي يكون مهزوما، وهذا ما أقر به راسل أن يكون متكلين على أنفسهم وهذا من خلال تعليمهم، عكس الذي يكون مهزوما وأفكاره مشتتة وغير واضحة. [1]

ولتجنب هذا يرى راسل أن يكون النظام الأمثل والصحيح في التربية يجب أن يبنى على نظام الديمقراطية، لأن نظام الديمقراطية فيها قائم على مبدأ المساواة لكن في بعض الحالات تكون فروقات عديدة مثلا من ناحية الذكاء، فيصبح هناك فرق لكن ليس بالكبير يعني معنى المفارقة وعدم المساواة هو مجرد اختلاف طفيف، إلا أن هذه المفارقة موجودة، فإذا كانت طفيفة فلا غبار عليها، وإن النظام التربوي يقوم على الديمقراطية ويؤكد على قيمة التعاون بين الأفراد، والابتعاد عن الشرور وتكريس ثقافة التنافس على التعاون بين الأفراد ومحاربة التميز واستئصاله والابتعاد عنه، إن النظام التربوي الديمقراطي من أفضل الأنظمة لأن التربية تقوم على تهذيب الغرائز لا على قمعها ولها فضل كبير في اكتساب الأفراد روح التعاون والأخلاق الحميدة، أي الخصال التي تقوم عليها كل دولة، لأن أي دولة تقوم على التربية هي دولة مزدهرة ومتطورة.[2]

أي هي التي تمدنا بالمعرفة الصحيحة تحت ظل النظام الديمقراطي، ويفهم من هذا أن الديمقراطية تقوم على التربية والتربية تقوم على التعليم الصحيح، أي الديمقراطية لا تقوم على الجهل لأنها إذا قامت عليه سيكون نظام الديمقراطية فاشلا وغير صالح وأكد راسل على المعلم أن يوصل المعارف الصحيحة للمتعلم وأن يكون المتعلمون غاية وليس وسيلة، أي له غاية في هذه الحياة وليس موجودا هكذا، "على المربي أن يفكر بوضوح

[1]- برتراند راسل، محاورات برتراند راسل، (مصدر سابق)، ص59.

[2]- المصدر نفسه، ص59.

في إيصال المعرفة إلى التلميذ" أي هنا يؤكد راسل وبوضوح على المعرفة الصحيحة كي تكون الديمقراطية ذات أساس متين وقائم على أسس صحيحة.

مما سبق نستنتج أنه لا يمكن الاستغناء عن التربية في ظل الديمقراطية، فالتربية مبنية على أساس متين وصالح إذا هي أساس الديمقراطية. [1]

[1]- إيه سي جراينينج، برتراند راسل، مقدمة قصيرة جدا، تر: إيمان جمال الدين الفرماوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2014.ص104.

- المبحث الثالث: دور العلم والليبرالية في الممارسة الديمقراطية.

- المطلب الأول: دور العلم في تأسيس الديمقراطية.

يمتلك العلم دورا كبيرا في المجال السياسي، وإذا غاب أحدهما فإنه يؤثر بالسلب على الآخر، أي هناك علاقة مبنية بين الديمقراطية والعلم وهذه العلاقة منذ القدم، أي منذ نشوء الحضارة اليونانية، لكن الحضارة اليونانية أخذت مسلكين المسلك الأول يقوم على الإكراه والسلطة أما المسلك الثاني يقوم على الحوار حيث قامت بعض الأنظمة على المسلك الأول نذكر نظام التوليتارية فهذا النظام يقوم على السلطة أي عدم فتح مجال للحوار أي سيطرة السلطة في كل المجالات وخاصة على مجال الحياة، أما التي أخذت المسلك الآخر فهو النظام الديمقراطي الذي يقوم بطبيعة الحال على مبدأ الحوار والنقاش البناء، وهو الأقرب إلى الأسلوب العلمي.[1]

إن العلماء كانوا يعانون من أجل علمهم لأن حريتهم كانت مسلوبة، لأن الأنظمة البيروقراطية كانت سائدة بكثرة في زمن ما، وقد قتل العديد من العلماء أمثال غاليلو على سبيل المثال، وقد كذبت العديد من النظريات العلمية والهندسة الإقليدية والحتمية والمطلقة فاعتقدوا وكأنهم نزلوا من السماء إذا العلماء دفعوا ثمنا باهظا لتبليغ علمهم ورغم هذه المصاعب إلا أنهم حاولوا إنجازها وتطويرها، وهذا ما نلاحظه لكن تبقى كل النظريات قابلة للنقد والتغيير لأن الهندسة الإقليدية فتحت بابا واسعا أمام العلماء إذا هنا إن مجال الحرية اتسع وهذا ما نص عليه نظام الديمقراطية، إذا هنا علاقة وطيدة بين الديمقراطية والعلم، أي كلما نفتح باب الحرية كلما ازدهر العلم، أي التفكير المنطقي له ذو قيمة كبيرة وإيمان العلماء يتسع باتساع الحرية، أي عالم السياسة له علاقة بالمجال العلمي، لكن العلم لا يخلو من السلطة " إن الصلة بين العلم والديمقراطية أوثق مما يظن البعض أحيانا وحلقة الاتصال المشتركة بينهما هي تأكيد المناقشة الحرة كنقيض السلطة "[2].

[1]- هشام محمد الشمري، فلسفة التربية عند برتراند راسل، مجلة كلية الآداب، ع102،(2012)، ص658.

[2]- برتراند راسل، الحرية والتنظيم، (مصدر سابق)، ص148.

إن السلطة في العلم نقصد بها المطالبة ببراهين تثبت صحة النظريات، فإن الحقائق العلمية يجدها أكثر تصديقا في بلاد تقوم على النظام الديمقراطي، لأنهم يصدقون العلماء ويؤمنون بأن لهم روح في تحسين الأوضاع لأن سلطة العلم لا تؤسس على الإكراه، لأنه إذا وجد تعصبا في المجال العلمي فإنه سوف ينتج لنا حربا أي يجب تقبل الطرف الآخر " إن جوهر الروح العلمية يتلخص في عادة إصدار الأحكام نسبة إلى أدلة وبراهين " أي في كل النظريات العلمية يجب أن تبنى على البراهين وأن الحرية في هذا المجال تزيد من التقدم، فكلما اتسعت مساحة الحرية خاصة في المؤسسات التعليمية دون إكراه، فهي تدفع الأفراد في المجال السياسي والاجتماعي إلى التساؤل والبحث أكثر في طريقة تطوير حياتهم. [1]

إن الديمقراطية كنظام يعمل وفق ضمانات قانونية كي تحقق الحرية البحث العلمي وتذهب الشرور، أي أن الدول الديمقراطية تكون دولا متطورة علميا مثلما نلاحظ اليوم في الدول الغربية وأن أغلب الحروب التي خاضتها ما هي إلا نتيجة من نتائج الحرية العلمية التي أتاحتها الديمقراطيات في دول مختلفة، لكن السلم يزيد من نتائج الأبحاث العلمية.

إن الدول الحديثة التي استعانت بالعلم زادها تطورا وازدهارا في محاولة فرضها الأمن والسلم ووفر لها مجتمعا منظما حيث تدرس بوسائل متطورة فالتقنية توفر الوقت وتساهم في التطور، فالعلم يزيد من توفير الوقت في ظل الديمقراطية لأن الديمقراطية تحاول توفير السلم وهذه ميزة يتميز بها النظام الديمقراطي.[2]

يرى برتراند راسل أن بعض العلماء اخترعوا قنابل هيدروجينية رغم كلفتها العالية فهو دافع الملذات لا أكثر، فإذا أراد العالم أن يعم السلام فعليه إيجاد وسائل غير مدمرة لأن التدمير يخلف آثارا سلبية عديدة وهذا يرفضه راسل، لأن راسل يريد أن تعم الصفات النبيلة، ويفتح الباب أمام المبدعين والفنانين.

[1]- برتراند راسل، الحرية والتنظيم، (مصدر سابق)، ص148.

[2]- برتراند راسل، آثار العلم في المجتمع، (مصدر سابق)، ص103.

- المطلب الثاني: الليبرالية والتجريبية الحديثة.

إن تطور الديمقراطية لا يكون إلا عن طريق العلم، أي هناك علاقة قوية مبنية بينهما فالليبرالية التجريبية نقصد بها المذهب التجريبي ويعتبر هذا المذهب جديدا لأنه ظهر في العلم الحديث، وبنيت آراؤه على أساس التسامح وفي نظر برتراند راسل فإن المنطلق الأول لليبرالية التجريبية كان في هولندا وإنجلترا، حيث له العديد من المميزات نذكر منها أن العقيدة البروتستانت الدينية يجب أن تبنى على أساس التسامح.[1] بالرغم من أنها كانت تقوم على التسامح إلا أنها كانت تسودها حروب لكنها كانت في حقيقة الأمر حروب سخيفة، كما أنها كانت تتميز بالتجارة، وما يميز تجارتها أنها كانت قائمة على النقاش بين التجار ومعنى هذا أنه كان هناك حوار بين البائع والمشتري.

إن أب المذهب التجريبي هو الفيلسوف جون لوك وكانت آراؤه قائمة على التسامح والحوار والبحث، فكلما قدم بحثا ما قدم معه دلائل لتثبت صحته، لكن لوك يقبل الرأي الآخر لأنه يؤكد على أن الإنسان دائما يقع في الخطأ.[2]

لاحظ لوك أن العقيدة البروتستانتية والكاثوليكية كان بينهما صراع كبير، وذلك راجع إلى أن كلا منهما يعتقد نفسه أنه على صواب، أي أن كلا منهما متمسك بآرائه وعقيدته فإن هذا الصراع دام لسنوات تقدر بما يزيد عن مائة وثلاثين عاما، أي قرن ونصف قرن فهذا صراع عن الغاية لكن بعض العقلاء لاحظوا أن هذا الصراع لا ينتج عنه إلا الخراب، فحاولوا إيقافه بشتى الطرق فمثلا جون لوك كتب كتابه تحت عنوان التسامح المتنامي، فهذا يدعو إلى تهدئة كل من الطرفين، فالليبرالية دعت إلى التسامح أيضا بين العقيدتين وكانت نتيجة مرادها إيجابية، أي أن كتاب جون لوك قام بالإصلاح هو والتجريبيين، أي قاموا بتكريس هذه القيم النبيلة، فجون لوك كان يدعو إلى التسامح بشكل واضح هو والتجريبيين الذين كانوا معه، حيث لاحظ لوك أن الشرور والتعصب الذي كان

[1]- برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي الشنيطي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1977، ج3، ص60.

[2]- برتراند راسل، بحوث غير مألوفة، تر: سمير عبده، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق- بيروت، (د ط)، 2009، ص24.

بين هذين العقيدتين نتائجه وخيمة وذلك بسبب الحروب الأهلية، ودعا لوك إلى المذهب السياسي لمحاولة تهدئة الأوضاع، أي يخضع للتجريب عند تحقيق النتائج، وهناك بعض التجريبيين الذين كانوا متحيزين في تكوينهم السياسي أي عدم ميلهم إلى التيار الليبرالي من بينهم هوبز.[1]

نلاحظ هنا أن العلاقة بين الليبرالية والتجريبية علاقة متينة وقوية عكس المذاهب الأخرى، لأن المذهب التجريبي يقوم على يقوم على أساس التسامح ونشر التعاون لأن بعض المذاهب تقوم على التعصب وهذا لا يتماشى مع النظام الديمقراطي، لأن راسل لاحظ أن مبادئ الديمقراطية الغربية تتماشى وفق المذهب التجريبي، لأن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت المذهب التجريبي في نظامها ودستورها فأخذ العديد من مبادئ جون لوك، لأن مبادئ لوك تنص على الحوار لا على القوة أي حل المشاكل بهدوء، وبتحاور كلا الطرفين لا على الضرب، عكس بعض المذاهب التي تقوم على العنف والتعصب وهذه القيم التي يقوم عليها المذهب التجريبي أيدها راسل ووصفها بالقيم النبيلة، أي تقاليد أو أسس المذهب التجريبي يتوافق مع مبادئ وعادات النظام الديمقراطي أي ما كان بيده السلطة يحقق مبدأ الحوار ويصغي للطرفين للتعبير عن آرائهما بلغة الحوار. [2]

ويرى راسل أن المذهب التجريبي هو من أفضل المذاهب التي يجب التمسك بمبادئها التي تقوم على أخلاقيات تجريبية، لأنها تقوم على أساس التمسك لا على أساس العنف وسلطة الإكراه والتعذيب، وتفتح المجال أمام الأفراد للحوار والنقاش والخيار الدبلوماسي وتقوي روح المبادرات الفردية، وقد لاحظ راسل أن بعض القرارات الصارمة تطبق في العصر الحديث، وهذه القرارات مارستها الكنيسة ولا يزال معمول بها، فهي تضع بعض النظريات التي لا صحة لها دون تقديم دلائل علمية عليها، وهذه يرفضها راسل رفضا قطعيا، والمذهب التجريبي أيضا جاء ناقدا لهذه النظريات، على سبيل المثال البراغماتية

[1]- برتراند راسل، لماذا لست مسيحيا، تر: عبد الكريم ناصيف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق-بيروت، ط1، 2015، ص194.

[2]- برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، (مصدر سابق)، ص194.

الفلسفية وإملاءات ماركس فهذه الفلسفة لا تقبل الجدل والحوار فهي فلسفات مبنية على العصبية والكذب، حيث تقضي على الحوار ولا تكسب الفرد أي معلومة، بل شرورها تقضي على الإبداع وعلى كل ما هو إيجابي، وقد تزول هذه الشرور عند التعليم في المؤسسات التعليمية وفتح مجال الحرية، لأن تمثل الرأي والرأي المعاكس يزيد من التطور في شتى المجالات مثل تحسين جودة الحياة والعدالة والصحة والتعليم، وإن امتداد هذه التقاليد إلى السياسية العلمية وتعود نتائجه إيجابا على الفرد أي يعيش الفرد بسلام وأمان.[1]

[1]- برتراند راسل، بحوث غير مألوفة، (مصدر سابق)، ص26.

خلاصـــة:

يمكن القول أن الديمقراطية في نظر برتراند راسل بريقها يلمع لأنها مبنية على الحرية والتربية الصالحة وتجعل الإنسان يعيش حياة سعيدة، وهذا البريق مزال مستمرا إلى يومنا هذا، لأن راسل صاحب نتاج فكري ضخم سواء على الفكر الغربي أو العربي، وعندما نوجه النظر إلى دور العلم في تأسيس الديمقراطية فإننا نجد أن له دورا جوهريا ومهما، وذلك لما يمتلك العلم من دور كبير في المجال السياسي، أي يمكن القول أن هناك علاقة وطيدة واضحة بين الديمقراطية والعلم، فالعلماء مثلا واجهوا صعوبة كبيرة في إيصال علمهم وذلك نظرا للظروف التي كانوا يعيشونها من قمع للحريات وعدم التعبير عن آرائهم، إلا أنهم حاولوا العمل عليها وتطويرها، وهذا لاتساع دائرة حريتهم، أي نفهم أنه كلما يكون باب الحرية مفتوحا كلما ازدهر العلم كما اعتبر راسل أن المذهب التجريبي من أفضل المذاهب التي يجب التمسك بمبادئها لأنها تتأسس على الأخلاق، لأنها تقوم على أساس فتح المجال للأفراد ومنحهم كل الحرية، وبذلك ستكون هناك أرضية خصبة للحوار والنقاش بين الأفراد وعليه ستفتح مجالا للمبادرات الفردية وكذا للإبداعات.

خاتمـــــة

إن عملي هذا المتمثل في ديمقراطية فلسفة برتراند راسل، وبعد تحليلي ومحاولة فهمي لها استنتجت أن فكرة حقوق الإنسان في جوهرها من الأفكار القديمة، فقد عرفتها العصور القديمة من خلال تداول مفاهيم الحرية والكرامة والمساواة والعدالة، إلا أن ذلك لم يكن متاحا لكل البشرية، وفي كل الأزمان، مما جعل هناك صراعا قد عرف طيلة فترة الحقب الزمنية القديمة والوسطى والحديثة إلى يومنا هذا، من أجل إشاعة مبادئ حقوق الإنسان واشتركت في هذا الصراع كل الأديان والحضارات البشرية بكل اختلافاتها، ففي المجتمعات البدائية لم تكن الملكية الخاصة، فكان أفراد المجتمع يتمتعون بالمساواة المطلقة، وبظهور المجتمع الطبقي تبلورت فكرة حقوق الإنسان وبعدّها امتيازا لفئة معينة تمتلك زمام الثروة، وتلزم الآخرين للخضوع لها، فظهرت مجتمعات العبودية التي أصبح فيها الناس إما أحرارا يتمتعون بكل الحقوق المدنية التي تكفل لهم أرواحهم وتكفل لهم الحقوق السياسية التي تعطيهم الحق في المشاركة في شؤون السلطة، أو من طبقة العبيد وهؤلاء محرومون من كل الحقوق بما فيها حق الحياة، أما في ظل المجتمع الإقطاعي فقد ظهرت طبقة مالكي الأرض، ولهم وحدهم الحقوق المدنية والسياسية، وعند قيام الثورات البرجوازية أطلقت شعارات الحرية والإخاء والمساواة، إلا أنها حقوق انحسرت بيد الذين يملكون وسائل الإنتاج في المجتمع.

ارتبطت هذه الحقوق بالكائن البشري ومتأصلة في طبيعته، ولا يمكن له أن يتمتع بحياة آمنة وسعيدة دون وجودها، فهي تهدف إلى تحقيق كرامة الإنسان، فهي متأصلة وثابتة في كل فرد، ولا يمكن لأي قوة أن تجزئها أو تنتزعها أو تتنازل عنها، فهي تعزز النماء الكامل للشخصية الإنسانية والتفاهم والتسامح من أجل إعلاء ونهوض الأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية.

إن مفهوم حقوق الإنسان وتطبيق النظام الديمقراطي في فلسفة برتراند راسل يمكن أن نصفهما وجهان لعملة واحدة، فمن المسلم به أن لا تطبيق للنظام الديمقراطي دون وجود لمبادئ حقوق الإنسان في ذلك المجتمع، وإن حقوق الإنسان ستكون ناقصة إذا لم يكن هناك نظام ديمقراطي، وليس هناك أي جهد لإثبات هذه الحقيقة، فمن تعريفات المفهومين نجد العلاقة بينهما واضحة، فآليات النظام الديمقراطي في المجال السياسي تعطي الأفراد حق اختيار الحكام، وهذا الحق من الحقوق المهمة في حياة الأفراد، فضلا عن أن تطور مفاهيم حقوق الإنسان من المفهومين، وساعد تواجدهما معا على تحقيق الكرامة الإنسانية.

إن الديمقراطية بوصفها نظام حكم الشعب، فإنها تعمل على تسهيل استقلالية الفرد من خلال تنمية قابليته على صنع الاختيارات الواقعية التي توصله إلى حكم نفسه، وهي تعزز النمو البشري، بما في ذلك نمو درجة ذكائه وشعوره بالمسؤولية وحماية المصالح المشتركة وتطويرها.

قائمة المصادر والمراجع

- قائمة المصادر والمراجع:

❖ **المعاجم العربية:**

1- ابن منظور، لسان العرب، دار الإحياء للتراث العربي للطباعة والنشر، لبنان، ط3 1419ه- 1999م، ج6.

❖ **المراجع الغربية:**

2- Dictionnaire Larousse de français, Achevé d'imprimer par Malesherbes, France, 2008.

❖ **الكتب الغربية:**

3- Graf, Alain, «les grands courants de la philosophie ancienne», éd. Du seuil, paris.

❖ **الكتب:**

1- المصادر:

4- برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع، تر: صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط1، تشرين الثاني(نوفمبر) 2008.

5- برتراند راسل، أسس إعادة البناء الاجتماعي، تر: إبراهيم يوسف النجار، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، الحمراء، ط1، 1407ه-1987م.

6- برتراند راسل، آمال جديدة في عالم متغير، تر: عبد الكريم أحمد، آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ط1، 2018.

7- برتراند راسل، بحوث غير مألوفة، تر: سمير عبده، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق- بيروت، (د ط)، 2009.

8- برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي الشنيطي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1977، ج3.

9- برتراند راسل، التربية والنظام الاجتماعي، تر: سمير عبده، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ط2، (د ت).

10- برتراند راسل، الحرية والتنظيم، تر: عبد الكريم أحمد، مكتبة أنجلو مصرية القاهرة،(د ط).
11- برتراند راسل، السلطان، تر: خيري حماد، منشورات دار الطبعة والنشر، بيروت ط1، آذار1962، ص44.
12- برتراند راسل، السلطة والفرد، تر: شاهر الحمود، دار الطبيعة للطبع والنشر بيروت، ط1، كانون(يناير)1961.
13- برتراند راسل، سبل الحرية، تر: عبد الكريم أحمد، وزارة التربية والتعليم، مصر (د.ت.ط).
14- برتراند راسل، صور من الذاكرة، تر: أحمد إبراهيم شريف، آفاق للنشر والتوزيع جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط2، 2020.
15- برتراند راسل، العالم كما أراه، تر: نظمي لوقا، أقلام عربية للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2019.
16- برتراند راسل، في مدح الكسل ومقالات أخرى، تر: رمسيس عوض، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2009.
17- برتراند راسل، لماذا لست مسيحيا، تر: عبد الكريم ناصيف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق- بيروت، ط1، 2015.
18- برتراند راسل، ما الذي أؤمن به، مقالات في الحرية والدين والعقلانية، تر: عدي الزعبي، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، (د م ط)، (د ط)، 2015.
19- برتراند راسل، المثل العليا السياسية، تعريب: فؤاد كامل عبد العزيز، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ط).
20- برتراند راسل، محاورات برتراند راسل، تر: محمد عبد الله الشفقي، من مختارات البرنامج الإذاعي، الجمهورية العربية المتحدة، (د. م.ط)، (د.ت).
21- برتراند راسل، نحو عالم أفضل، تر: ديريني خشبة، المركز القومي للترجمة القاهرة، ط1، 1659.

2. المراجع:

22- إبراهيم زكرياء، مشكلة الحرية، مكتبة مصر، (د.ط)، القاهرة، 1971.

23- أحمد أمين وزكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، 1355ه-1936م، ج2.

24- أحمد عسيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 2004.

25- أرنست باكر، النظريات السياسية عند اليونان، تر: لويس اسكندر، سليم سالم مؤسسة سجل العرب، القاهرة، (د ط)، 1966.

26- أفلاطون، الجمهورية، تر: زكرياء فؤاد، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، (د ط) الإسكندرية، 2004.

27- آلان وود، برتراند راسل، بين الشك والعاطفة، تر: رمسيس عوض، دار الأندلس بيروت- لبنان، ط1، 1404ه-1984م.

28- آمال علاوشيش، برتراند راسل، كتاب الفلسفة الغربية المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 1434ه-2013م، ج1.

29- أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط1، 1984.

30- إيه سي جراينينج، برتراند راسل، مقدمة قصيرة جدا، تر: إيمان جمال الدين الفرماوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2014.

31- باول جون، الفكر السياسي الغربي، تر: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1989.

32- الجابري محمد عابد، الضروري في السياسة، سلسلة التراث الفلسفي العربي مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 1998.

33- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، (د ط)، بيروت، 1982.

34- جون دن، قصة الديمقراطية، تر: عبد الإله الملاح، مكتبة العبيكان، السعودية، 2005.

35- جيلين تندر، الفكر السياسي الأسئلة الأبدية، تر: محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 1993.

36- جيمس فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، تر: نبيل يوسف، مؤسسة هنداوي، (د.ط)، المملكة المتحدة، 2017.

37- جيمس فولتير، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، تر: رفعت السيد، دار الشروق القاهرة- مصر، ط1، 2011.

38- الحميدي عبد العزيز بن أحمد بن محسن، سجين الحرية وتطبيقاتها، مركز التأجيل للدراسات والبحوث، ط 1، السعودية، 2013.

39- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- الدار الشامية، مج1، ط4، 1430ه- 2009م.

40- عبد الرحمان بدوي، موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، ج1، 1984.

41- رمسيس عوض، برتراند راسل، المفكر السياسي، دار القومية للطباعة والنشر مصر، 1966.

42- زكي نجيب محمود، برتراند راسل، دار المعارف، مصر، ط 2، (د.ت.ط).

43- زكي نجيب محمود، برتراند راسل، مؤسسة هنداوي لنشر المعرفة والثقافة، (د ب)، (د ط)، 2020.

44- زيمرن آلفرد، الحياة العامة اليونانية السياسية والاقتصادية في أثينا القرن الخامس تر: محمد محسن الخشاب، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1948.

45- صلاح مصطفى الفوال، سيسيولوجيا الحضارات القديمة، ج1، دار الفكر العربي القاهرة، 1982.

46- كارل ماركس، البيان الشيوعي، تر: عصام أمين، جريدة المناضل، مصر، ط1 1987.

47- لالاند أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مج 1 (A-G)، تعريب خليل أحمد خليل منشورات عويدات، ط 2، بيروت، باريس، 2001.

48- لطفي وعبد الوهاب، مقدمة التاريخ الحضاري، (دار المعرفة الجامعية) الإسكندرية، 2003 م.

49- مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، تر: أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1994، ج2.

50- مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د ط)، 2007.

51- نجاح محسن، الحكومة العالمية، دار الفتوح للإعلام العربي، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ط1، 2003.

52- هشام محمد الشمري، فلسفة التربية عند برتراند راسل، مجلة كلية الآداب، ع102 2012.

53- ولترا ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانيةــ، تر: مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د ط)، 1984.

54- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت- لبنان، ج4.

55- يوسف ميخائيل سعد، قادة الفكر الفلسفي، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، (د.ب)، (د.ت).

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
الآية	/
مقدمة	ب-و
الفصل الأول : الديمقراطية وحدود ممارستها.	
تمهيد	**8**
المبحث الأول: الديمقراطية عبر العصور	**9**
المطلب الأول: الديمقراطية في العصر اليوناني	**9**
المطلب الثاني: الديمقراطية في العصور الوسطى	**13**
المطلب الثالث: الديمقراطية في العصر الحديث	**16**
المبحث الثاني: الديمقراطية الليبرالية بين الفردية والجماعية	**18**
المطلب الأول: مفهوم الحرية	**18**
لغة	**18**
اصطلاحا	**19**
المطلب الثاني: الحرية والرغبات	**23**
المطلب الثالث: الحرية القومية	**25**
المبحث الثالث: سلطة الحكم الفردي والجماعي	**27**
المطلب الأول: مفهوم السلطة	**27**
لغة	**27**
اصطلاحا	**27**
المطلب الثاني: سلطة الحكم الجماعي	**29**
المطلب الثالث: سلطة الحاكم	**31**
خلاصة	**33**

الفصل الثاني: الديمقراطية والتوزيع العادل للسلطة	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: أهمية السلطة ودور المنظمات في اختيار السلطان	**36**
المطلب الأول: أهمية المنظمات في نشر السلم	**36**
المطلب الثاني: مهام السلطة	**38**
المبحث الثاني: برتراند راسل وموقفه من النظامين الرأسمالي والاشتراكي	**43**
المطلب الأول: موقف راسل من النظام الرأسمالي	**43**
المطلب الثاني: موقف راسل من النظام الاشتراكي	**46**
المبحث الثالث: موقف راسل من الديمقراطية	**49**
المطلب الأول: الديمقراطية عند راسل	**49**
المطلب الثاني: إيجابيات الديمقراطية	**51**
المطلب الثالث: سلبيات الديمقراطية	**53**
خلاصة	**56**
الفصل الثالث: الليبرالية والسلطة والتربية والتعليم ودورهم في تأسيس الممارسة الديمقراطية.	
تمهيد	**58**
المبحث الأول: السلطة الليبرالية ودورها في تأسيس الديمقراطية.	**59**
المطلب الأول: الفيدرالية والسلطة.	**59**
المطلب الثاني: الفيدرالية والليبرالية.	**62**
المطلب الثالث: المبادرة الفردية والجماعية.	**64**
المبحث الثاني: التربية أساس النظام الديمقراطي.	**67**
المطلب الأول: دور المؤسسات في تنشئة فرد صالح.	**67**
المطلب الثاني: التربية والديمقراطية.	**69**
المبحث الثالث: دور العلم والليبرالية في الممارسة الديمقراطية	**72**

المطلب الأول: دور العلم في تأسيس الديمقراطية	**72**
المطلب الثاني: الليبرالية والتجريبية الحديثة	**74**
خلاصة	**77**
خاتمة	**79**
قائمة المصادر والمراجع	**82**
فهرس المحتويات.	**88**
ملخص الدراسة.	***I***

ملخص الدراسة بالعربية:

إن قضية الديمقراطية من أهم القضايا على مر التاريخ، لأنها من القضايا الجوهرية وأصبحت تحتل مكانة خاصة في النقاشات السياسية والاجتماعية والثقافية، لأن موضوع الديمقراطية قد حظي باهتمام كبير من قبل المفكرين والسياسيين وذلك لأنه مرتبط بالإنسان ارتباطا مباشرا، لأن الإنسان ولد حرا لهذا يجب عدم المساس بحريته فحاول برتراند راسل أن يجد من السلطة الأنظمة التي تجعل من الإنسان آلة وبصفة أخرى عبيدا، وهذا يتنافى مع مبدأ الحرية، وبفضل النظام الديمقراطي أصبح الإنسان حرا لأنه هو الوحيد الذي هيأ له البيئة الملائمة لممارسة رغباته الإبداعية، وكذا ينشر التعاون والمحبة بين الأفراد، حيث يصبح المواطن يشعر أن واجب الآخرين عليه هو احترامهم والتعامل معهم وفق مبدأ الحوار والنقاش الإيجابي الذي به يشارك أفكاره مع غيره، وبهذا تنتشر الخصال الحميدة، وهذا كنتيجة واضحة لتربيته وتعليمه القائم على أسس صحيحة، وعليه يتم تحقيق الفائدة العامة.

- **الكلمات المفتاحية:**

الديمقراطية، الليبرالية، السلطة، الرأسمالية الاجتماعية، الليبرالية الاجتماعية، التربية، العلم.

Key words:

Democracy, Liberalism, Authority, Social capitalism, Social Liberalism, Education, Science.

English summary:

The issue of democracy is one of the most important issues throughout history, because it is one fundamental issues and it has become a special place in the political, social and cultural discussions because the issue of democracy has received great attention from thinkers and politicians because it is directly linked to the human being, because the human being was born free and for this reason there must be no prejudice, and must not be compromised. Bertrand Russell tried to find from the authority the systems that make man a machine, and in another capacity, slaves, and this contradicts the principle of freedom. And love between individuals where the citizen feels that it is the duty of others to respect them and deal with them according to the principle of dialogue and positive discussion in which he chares his ideas with others, and thus the good qualities spread, and this is a clear result of his upbringing and education based on sound foundations, and accordingly the public benefit is achieved.